الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف – المسيلة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم: التاريخ
رقم: .....

الثورة العراقية 14 جويلية 1958م
الحيثيات والمنجزات المحلية والدولية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في التاريخ
تخصص: تاريخ الوطن العربي المعاصر

إعداد الطالبة:
- العناق ليندة

لجنة المناقشة		
الأستاذ	الجامعة	الصفة
أ.د بودرواز عبد الحميد	جامعة محمد بوضياف	رئيساً
أ.د عمر بوضربة	جامعة محمد بوضياف	مشرفاً ومقرراً
أ.د سرحان حليم	جامعة محمد بوضياف	مناقشاً

السنة الجامعية: 2018-2019م / 1439- 1440 هـ

شكر وعرفان

قال الله تعالى: ﴿.... لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ ۖ ﴿٧﴾﴾ ((سورة ابراهيم)) الآية 7.

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

بدءً بحمد الله تعالى القدير حمدا كثيراً يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه، الذي أعاننا على إنجاز هذا البحث ويسر لي سبل اتمامه، ونصلي ونسلم ونبارك على شفيعنا ونبينا محمد عليه أزكى الصلاة وافضل التسليم، أما بعد:

أتوجه بخالص عبارات الشكر والتقدير والاحترام إلى الأستاذ المشرف "**عمر بوضربة**" حفظه الله، على صبره وعلى تقديمه النصح والتوجيهات القيمة والإرشادات طوال مدة إعداد المذكرة.

كما لا يفوتني أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى الأساتذة لجنة المناقشة الذين حملوا على عاتقهم مناقشة هذه المذكرة.

والشكر موصول إلى كل أساتذة العلوم الإنسانية والاجتماعية الذين غذوا أذهاننا وأناروا عقولنا وأحسنوا إلينا بعلمهم.

وأخيراً أتقدم بالشكر لكافة الزملاء والزميلات وخاصة العراقيين منهم الذين لم يقصروا معي ومدوني بكل المساعدات.

الإهداء

إلى من قال فيهما تبارك اسمه وجل ثناءه: ﴿ وَقُل رَّبِّ ٱرۡحَمۡهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرٗا ٢٤﴾((سورة الاسراء)) الآية 24.

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار، إلى رمز التضحية والعطاء،

إلى أبي العزيز حفظه الله

إلى نبع الصفاء ورمز الوفاء، إلى ينبوع الرحمة والحنان، إلى التي كان دعاءها سر نجاحي

إليك أمي الحبية الغالية

إلى إخوتي: ضياء الدين، خليل، ايمن، صهيب، إسلام ، بشرى

إلى أحمد وزوجته نبيلة وأولادهم أماني ومحمد الأمين

إلى كل صديقاتي وأصدقائي في الدراسة

إليكم جميعا أهدي هذا العمل وأسأل الله التوفيق.

قائمة المختصرات

الو.م.أ: الولايات المتحدة الأمريكية

ح.ع2 : الحرب العالمية الثانية

تر: ترجمة

ع: العدد

ط: طبعة

ص: الصفحة

م: التاريخ الميلادي

ج: الجزء

د.د : دون دار نشر

د.ت: دون تاريخ

د.ب: دون بلد

مقدمة

مقدمة:

شهد تاريخ الوطن العربي بصفة عامة، والقطر العراقي بصفة خاصة حقبة من الصراعات، فغنى العراق بالثروات الطبيعية خاصة النفط جعلها محل أطماع الدول الإستعمارية، فبعد رضوخها للدولة العثمانية طيلة أربعة قرون تعرضت مرة أخرى للهيمنة البريطانية، فبعد مؤامرة نفذتها مع فرنسا جعلت من العراق مباشرة بعد الحرب العالمية الأولى مستعمرة بريطانية، ولكن جماهير الشعب العراقي لم تبق مكتوفة الأيدي تجاه هذه المؤامرة وأعلنت الثورات والإنتفاضات في وجه المستعمر الغاشم، هذا الأمر أجبر بريطانيا على تغيير سياستها في تغيير الحكم العراقي، فجاءت بنظام موالي لها بإعلان النظام الملكي في العراق، لكن العراقيون لم يكونوا غافلين عن هذا الأمر، فكانت البداية الأولى لوقوع أول انقلاب عسكري في الوطن العربي وفي العراق بقيادة بكر صدقي 1936م، لكنه فشل في الإطاحة بهذا النظام، تبعته بعد ذلك حركة رشيد الكيلاني في 1941م.

وقد كان للأحداث العربية في تلك الفترة على غرار نكبة فلسطين 1948م، ونجاح الثورة المصرية في 1952م دور مهم في إعطاء جرعة زائدة للعراقيين، وانتشرت في أوساط الجيش فكرة القضاء على هذا النظام والنفوذ الأجنبي في العراق، الأمر الذي مهد لاندلاع ثورة 14 جويلية 1958م،

ومن الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع "**ثورة 14 جويلية 1958م، الحيثيات والانعكاسات المحلية والدولية**"، فقد تعددت بين الذاتية والموضوعية.

أما الذاتية فهي الرغبة الجامحة في دراسة الثورة العراقية والاطلاع على أبرز قادتها، وكذلك قلة الدراسات العلمية للثورة العراقية 14 جويلية 1958م، خاصة في قسم التاريخ.

أما الأسباب الموضوعية وهي إبراز المراحل التي مرت بها الثورة العراقية في إنهاء النظام الملكي وإعلان الجمهورية العراقية.

ولدراسة هذا الموضوع والإلمام بجميع جوانبه حاولنا معالجة هذا الموضوع بطرح الإشكالية التالية:

ما هي الظروف التي أدت إلى إندلاع الثورة العراقية 14 جويلية 1958م، وكيف استطاع الضباط الأحرار القضاء على النظام الملكي؟ وفيما تمثلت أبرز الآثار المحلية والدولية للثورة؟

وتفرعت عن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية، كانت كما يلي:

- كيف كانت أوضاع العراق قبيل الثورة؟
- كيف ساهم الضباط الأحرار من خلال تأسيس منظمتهم في القضاء على النظام الملكي أو تنفيذ الثورة؟ وما ردود الفعل المحلية والعالمية من قيام الثورة؟
- وهل تمكن هؤلاء الضباط من تجسيد أهدافهم؟ من هم هؤلاء الضباط؟
- وهل المنجزات التي حققتها **ثورة 14 جويلية 1958م** كانت من بنيات عبد الكريم قاسم أم أنها كانت امتداد لخطط وضعت في العهد الملكي؟

وتهدف هذه الدراسة إلى معالجة مسألة هامة في تاريخ العراق المعاصر، وهي معرفة مسار أو المنهج الذي اتبعته **الثورة العراقية 14 جويلية 1958م.**

وقد اعتمدنا في دراستنا على المناهج العلمية المستخدمة في مجال الدراسات التاريخية، على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، وذلك بوصف الأحداث ثم تحليلها للوصول إلى استخلاص الانعكاسات والنتائج الانعكاسات والنتائج.

وقمنا بتقسيم بحثنا إلى: **مقدمة وفصل تمهيدي**، وثلاثة فصول، **خاتمة وملاحق**، وكانت على النحو التالي: **فصل تمهيدي**، كان بعنوان "**أوضاع العراق قبيل الثورة**" وتناولنا فيه الأوضاع السياسية التي حدثت في العراق خلال بداية الحكم الملكي، الذي وضعته بريطانيا منذ 1921م، وكان يشتغل لصالحها، أما الأوضاع الاقتصادية فقد تناولنا فيها الحالة المزرية التي مر بها الاقتصاد العراقي، أما الوضع الاجتماعي فقد تناولنا فيه هو الآخر معاناة الشعب من الفقر والمجاعة والأمية ... إلخ.

الفصل الأول الذي كان بعنوان "**نشأة وتطور تنظيم الضباط الأحرار**" فقد تناولنا فيه البداية الأولى للتدخل العسكري في الحياة السياسية والعوامل التي دفعتهم إلى تأسيس منظمة الضباط والعمل على تخليص البلاد من النظام الملكي وأيضا الاستعداد ووضع للثورة.

أما **الفصل الثاني**: فقد كان بعنوان "**قيام الثورة العراقية 14 جويلية 1958م**"، فقسمناه إلى ثلاثة مباحث، تناولنا في **المبحث الأول** الأسباب التي مهدت إلى قيام هذه الثورة، أما **المبحث الثاني** فتناولنا فيه سير الثورة من بداية الزحف على بغداد وإلى مقتل العائلة المالكة ونوري السعيد، ثم إعلان قيام الجمهورية، أما **المبحث الثالث** فقد خصصناه لردود الفعل المحلية والإقليمية، والدولية من هذه الثورة.

أما **الفصل الثالث**: فقد كان بعنوان "**منجزات الثورة العراقية 14 جويلية 1958م**"، وقسمناه هو الآخر إلى ثلاثة مباحث، منجزات محلية ، إقليمية، ودولية.

وختمنا دراستنا هذه **بخاتمة** تناولنا فيها أبرز النتائج المتوصل إليها من خلال دراسة الثورة العراقية 14 جويلية 1958م، ومجموعة من الملاحق.

وللإنجاز هذه الدراسة اعتمدنا على مجموعة من **المصادر والمراجع**، التي كانت مفتاح مهم، على غرار كتاب "**ثورة 14 تموز**" للكاتب **ليث عبد الحسن الزبيدي**، الذي

ساعدنا كثيراً، هذا الأخير الذي اعتمدنا عليها تقريبا في كل المراحل لكنه توسع كثيراً في التحدث عن الثورة العراقية، أيضا كتاب "**سقوط النظام الملكي**" للكاتب "**فاصل حسين**" ، الذي ساعدنا خاصة في نشأة منظمة الضباط الأحرار ولكنه لم يتطرق إليها بالتفصيل، وكذلك كتاب "**هذا هو طريق 14 تموز**" للكاتب " **إبراهيم كبة**"، الذي ساعدنا في دراسة الأوضاع الاقتصادية.

واعتمدنا على مجموعة من المراجع، منها كتاب **لتشارلز تريب**" بعنوان "**صفحات من تاريخ العراق المعاصر**"، وكتاب **لسعيد خديدة** علوى بعنوان "**العلاقات العراقية الإيرانية وأثرها على القضية الكردية**"، وكذلك كتاب لـ "**محمود شاكر**" بعنوان "**التاريخ المعاصر لبلاد العراق**" الذي ساعدنا في سرد أحداث الثورة العراقية 14 جويلية 1958م.

كما نذكر موسوعة **عبد الوهاب الكيالي** في أجزائها السبعة التي ساعدتنا في التعريف بالشخصيات والمصطلحات، أيضا موسوعة **عبد اللطيف الزيدي** الذي ساعدتنا هي الأخرى في التعريف بالشخصيات العراقية.

وكأي بحث أكاديمي، لا يخلو بحثنا هذا من الصعوبات، لعل أبرزها:

نقص الخبرة والتجربة في ميدان البحث العلمي، وكذا ضيق الوقت، أيضا صعوبة الحصول على المصادر والمراجع الورقية.

وفي الأخير لا يسعنا إلا أن نوجه الشكر أولاً لله عز وجل على توفيقه لنا في إنجاز هذا البحث الأكاديمي. وأيضاً الشكر موصول للأستاذ المشرف: "عمر بوضربة"، ونرجو أن نكون قد وفقنا ولو بالقليل في إعطاء هذا الموضوع قيمته التي يستحقها.

فصل تمهيدي

أوضاع العراق قبيل الثورة

المبحث الأول: الأوضاع السياسية للعراق

المبحث الثاني: الأوضاع الاقتصادية للعراق

المبحث الثالث: الأوضاع الاجتماعية للعراق

منذ نهاية الحرب العالمية الأولى أصبحت العراق مستعمرة بريطانية، غير أن هذه الأخيرة منذ 1921م اضطرت إلى تغيير سياستها في الحكم في العراق، فأتت بنظام موالي لها وبرعت في السيطرة على كافة المجالات السياسة والاقتصادية، وفي هذا الفصل سنوجز أبرز الأوضاع التي مر بها العراق قبيل الثورة العراقية 14 جويلية 1958م.

المبحث الأول: الأوضاع السياسية للعراق

لقد تأسست الدولة العراقية منذ بداية العصر المعاصر نتيجة اقتسام بريطانيا وفرنسا للأقطار العربية في المشرق العربي، وتجزئتها وإقامة كيانات هزيلة فيها، واعتبرت العراق أحد هذه الكيانات التي أوجدتها بريطانيا وتمكنت من السيطرة عليها بالتعاون مع بعض عناصره في العراق[1]، وأخذ البريطانيون يمارسون سياستهم في العراق منذ الوهلة الأولى التي وطئت فيها أقدامهم، حيث منحوا الموظفين البريطانيين مطلق الصلاحية في الإدارة واستبدلوا عدد من الموظفين المحليين الذين لعبوا دوراً كبيراً في الجهاز الإداري، وعمدوا إلى تحطيم الآثار الثقافية، الأمر الذي لم يسكت عليه العراقيين حيث اندلعت الثورات والانتفاضات في وجه المستعمر، على غرار ثورة 1920م،[2] والتي كانت بسبب:

- الاحتلال البريطاني المباشر واستعمالهم للأساليب القمعية زادت من وعي القوى الوطنية العراقية للتخلص من الاستعمار وتحقيق الاستقلال.
- أما السبب المباشر للثورة فهي إثقال كاهل السكان بالضرائب، وتجاهل الشعور الوطني، وبعد ست (06) أشهر تمكنت بريطانيا من إخمادها وكانت أهم نتيجة

[1] – ليث عبد الحسن الزبيدي، الثور 14 تموز 1958م في العراق، ط1، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، العراق، 1981م، ص19.

[2] – **ثورة 30 جوان 1920م:** انطلق شرارة الثورة العراقية عندما حاولت عشيرة الظوالم فك أسر أبي الجون، وتطورت هذه المطالبة إلى ثورة مسلحة إلى معظم أنحاء الفرات الأوسط .. إلخ، واستمرت 6 أشهر تكبدت فيها السلطات البريطانية والوطنيين العراقيين خسائر في الأموال، وأسفرت عن قرار القوات المحتلة في انتهاج سياسة جديدة تمثلت في إقامة الحكم الملكي.

ينظر: حسن عبد الطيف الزبيدي، الموسوعة السياسية العراقية، ط2، بيروت، لبنان، 2013م، ص ص 153، 154.

من هذه الثورة أنها وجهت ضربة قوية لبريطانيا في التنازل عن بعض مخططاتها، حيث غيرت بريطانيا سياستها في العراق[1].

بالنظر إلى سياستها تجاه العراق، أعلنت رغبتها في إقامة حكم ملكي فيه، وقَدِم فيصل[2] إلى العراق بعد ترشيحه من قبل بريطانيا التي نظمت له الدعاية بعد إجراء استفتاء شعبي كانت نتيجته 96 % لفيصل الذي توّج ملكاً على العراق[3].

وبعد ارتقاءه عرش العراق في 1922م تأسست أول وزارة بقيادة عبد الرحمن الكيلاني[4] والتي أشرفت على مفاوضة الجانب البريطاني لعقد معاهدة بين بريطانيا والعراق يحدد من خلالها الطرفان العلاقات، ويعين فيها مركز الجانب البريطاني الحقوقي في العراق.[5]

---

[1] – محمد حسن العيدروس، دراسات في المشرق العربي المعاصر، دار الكتاب الحديث، الكويت، 2000م، ص 129.

[2] – **الملك فيصل الأول (1883م –1933م):** ملك العراق الهاشمي، نجل الملك حسين ملك الحجاز، ولد فيصل بمدينة الطائف مصيف الحجاز في 1883م، انتخب نائباً عن جده في مجلس النواب التركي 1913م، رفع علم الثورة العربية 1916م، وبعد مؤتمر القاهرة في 1921م، قررت بريطانيا ترشيحه كملك على العراق التي اشتعلت فيها ثورة 1920م، وأصبح ملك على العراق، قام بعقد معاهدة 1930م مع بريطانيا، بموجبها أصبحت العراق عضو في عصبة الأمم، توفي فيصل عام 1933م بسويسرا.

ينظر: مير البصري، أعلام السياسة في العراق الحديث، ج1، ط1، دار الحكم، لندن، 2015، ص7.

[3] – إسماعيل أحمد ياغي، تاريخ العالم العربي المعاصر، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، السعودية، 2000، ص 207.

[4] – **عبد الرحمن الكيلاني (1845م –1927م):** سياسي ورجل دولة عراقي، نقيب أشراف بغداد، اول رئيس وزراء للحكومة العراقية بعد ثورة العشرين، في عهده تم الإعلان العفو العام، وإعادة المنفيين السياسيين وتتويج الملك فيصل على العراق، وعقد المعاهدة العراقية البريطانية 1922، كان رجلاً محافظاً يخشى الإنجليز ويماشيهم.

ينظر: عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج3، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، (د.ت)، ص 813.

[5] – عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ج1، ط7، لبنان، بيروت، 2008م، ص44.

وكانت أول معاهدة بين بريطانيا والعراق في 1922م تنظم فيها العلاقات فيما بينهما، والتي على أساسها جرت انتخابات المجلس التأسيسي والذي قام بمنح البلاد حكم دستوري ديمقراطي.[1]

وكانت أبرز نصوص هذه المعاهدة (1922م)، تعهد جلالة ملك بريطانيا باتخاذ المشورة والمساعدة من الدولة العراقية طيلة مدة المعاهدة، على أن تصبح هذه المعاهدة معمول بها بعد اتفاق الفريقين عليها طيلة عشرين (20) سنة، وكذا قبولها من طرف المجلس التأسيسي[2]، أما المادة السادسة فجاء فيها أن الملك يتعهد بدخول العراق عصبة الأمم[3]، في مقابل استشارة ملك العراق بريطانيا في الشؤون المالية والدولية، وكذا عدم تعيين موظفين غير بريطانيين.[4]

وتم تقديم هذه المعاهدة في 2 أفريل 1924م مع بروتوكول الاتفاقيات المتفرعة عنها إلى المجلس التأسيسي، وطلب منهم الإسراع في قبولها حتى تتمكن بريطانيا من إدخال العراق عصبة الأمم، ومن جهته أكد فيصل أن الأمر بيد المجلس التأسيسي في قبول المعاهدة أو رفضها[5].

---

[1] – سهيل طقوش، تاريخ العراق الحديث والمعاصر، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1999، ص7.

[2] – عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ج2، ط7، الرافدين، بيروت، لبنان، 2008، ص12.

[3] – **عصبة الأمم**: هي منظمة أنشئت في 1920م بموجب ميثاق فرساي، والتي نظمت الأوضاع الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، أعضاءها هم الحلفاء الذين كسبوا الحرب ومؤيديهم، احتوت على مقدمة و 26 مادة.
ينظر: عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج4، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، (د.ت)، ص 112.

[4] – محمد علي القوزي، دراسات في تاريخ العرب المعاصر، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1999، ص ص 190 – 191.

[5] – حامد الحمداني، ثورة 14 تموز في نهوضها وانتكاسها، فيشون ميديا، السويد، 2006، ص ص 49 –50.

وقامت الحكومة بإجراء تعديلات عليه وعرضته وقد تضمن مقدمة وعشرة أبواب، تناول فيه السلطة التشريعية، الوزارة، السلطة القضائية، حقوق الفرد الشخصية، وبقي هذا القانون ساري المفعول لغاية 14 جويلية 1958م[1].

وأهم ما جاء في مقدمة القانون، بأن العراق ملكية، وراثية.

في حين نصت أبوابه على:

الباب الأول، نص على عدم التمييز بين العراقيين حتى وإن اختلفوا في الدين واللغة، أما الباب الثالث الذي أجريت عليه تعديلات كان الأول في 1925م الذي نص على أن في حالة غياب الملك يعين نائب عنه لمدة أقصاها أربعة أشهر، أما التعديل الثاني فكان بعد تعيين عبد الإله[2] وصياً على عرش العراق[3].

وفي ديسمبر 1925 راسل وزير المستعمرات البريطاني الملك فيصل بمعاهدة جديدة، وأكد له أن معاهدة 1922م سوف تنتهي بدخول العراق عصبة الأمم، ورد عليه فيصل بأن هذا لا يتوافق مع الوعود البريطانية، ثم أخبره بأنه لا يوجد خيار آخر للعراق إما قبول المعاهدة أو التنازل على الموصل[4]، وفي المقابل أقدمت السلطة الملكية على حل المجلس النيابي وقامت بتعطيل أزيد من عشرين صحيفة، وأجرت انتخابات مزورة

---

[1] – فلاح محمود خضر البياتي، مدينة الهندية (طويريج) في العهد الملكي 1921 – 1958م، ج2، مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية، 2011، ص 27.

[2] – **عبد الإله:** ولد في 24 نوفمبر 1913م في مدينة الطائف، رحل إلى سوريا في 1919م، تولى عرش العراق في 1939م بعد كذبة موت الغازي بحجة تنفيذ وصيته، وهو خال الملك فيصل، كانت علاقته وطيدة مع بريطانيا، توفي سنة 1958م بعد انقلاب الضباط الأحرار العراقيين عليه.

ينظر: عبد الهادي الخماسي، الأمير عبد الإله (1939 –1958م)، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ص ص 31، 33، 36، 77، 416.

[3] – تغريدة عبد الزهرة رشيد، البلاط الملكي العراقي في السنوات الملتهبة (1953 – 1958م)، ط1، دار صادر، بيروت، لبنان، 2004، ص 11.

[4] – عبد الرزاق حسني، المصدر السابق، ج2، ص ص 24 –25.

حتى تخضع البرلمان لسيطرتها وللسيطرة البريطانية، وغيرها من الإجراءات التعسفية، وقامت بتوقيع معاهدة 1930م التي جاءت تكريساً لمعاهدة 1922م بالرغم من معارضة الشعب والقوى السياسية لها[1]، كما تجدر الإشارة إلى عدد الوزارات الذين تعاقبوا على حكم العراق من العهد الملكي إلى الجمهوري التي بلغ تعدادها 59 وزارة، أكثرها النوري السعيد[2]، وقد اعتبر نوري معاهدة 1930م خطوة نحو الاستقلال، ورأى الوطنيين أنها صكاً انتدابياً، وقد بدأ العمل بهذه المعاهدة (1930م) منذ 1939م،[3] وهي السنة التي باشر فيها عبد الإله الوصاية، وأيضا حاول عبد الاله القضاء على انتفاضة 1952م.[4]

هذا الأمر دفع التجمعات الوطنية إلى تنسيق جهودها لمواجهة الحكم الدكتاتوري وكانت بداية هذه المواجهة معارضة حلف بغداد[5]، الذي تم التوقيع على ميثاقه في فيفري 1955 من طرف نوري السعيد[6].

---

[1] – حامد الحمداني، صفحات من تاريخ العراق من 1958م إلى 1996، الكتاب 2، (د.ط)، (د.د)، (د.ت)، ص8.

[2] – **نوري السعيد (1888 –1958م)**: سياسي عراقي، رئيس وزراء لـ 14 مرة، صاحب دور مهم في الحياة السياسية العراقية من قيام الملكية إلى الجمهورية، اضطر إلى الهروب مرتين من العراق بسبب الانقلابات التي كانت ضده، وصف نور السعيد برجل بريطانيا.ينظر: حسن عبد اللطيف الزبيدي، مرجع سابق، ص ص 637– 638.

[3] – عبد الرحيم ذو النون زويد، الاحتلال البريطاني الثاني للعراق 1914م، **مجلة آداب الفراهيدي**، جامعة الأنبار، كلية الآداب، العدد 4، 2010، ص113.

[4] – **إنتفاضة 1952**: قامت بعدما أصدرت وزارة الصحة تعديلاً على النظام الداخلي لكلية الصيدلة والكيمياء، الذي نص على أن الطالب الذي يعيد في مادة يعتبر معيد في كل المواد، وهذا الأمر يضعف فرص النجاح، فاحتجوا وأعلنوا إضرابهم عن الدراسة.

ينظر: محمد حمدي صالح الجعفري، بريطانيا والعراق حقبة من الصراع 1914– 1958م، دار الشؤون الثقافية العامة، آفاق عربية، بغداد، العراق، 2000، ص 192.

[5] – **حلف بغداد**: تأسس في فيفري 1955م، بدول تضم العراق، تركيا، ثم انضمت كل من بريطانيا، إيران، وحاول نوري السعيد ضم العديد من الدول العربية إليه، لكن هذه الدول رأن أن الخطر الحقيقي يكمن في وجود إسرائيل ومن يدعمها وبعد الثورة العراقية انضمت إليه الو.م.أ، إلا أن العراق أعلن انسحابه من الحلق في 24 مارس 1959، ونقل مقره إلى أنقرة. ينظر: علي صبح، الصراع الدولي في نصف قرن 1945–1955، ط2، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2006، ص ص 108 –109.

[6] – رأفت الشيخ غنيم، تاريخ العرب المعاصر، (د.ط)، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، اسباست، الهرم، 1996، ص51.

المبحث الثاني: الأوضاع الاقتصادية للعراق:

كانت البداية الأولى للاهتمام بالاقتصاد العراقي وهيكلته منذ ثورة 1920م والتي جاءت نتيجة سوء الأوضاع الاقتصادية والمعيشية، وألحقت بالحكومة البريطانية خسائر كبيرة، وقد كان الاقتصاد العراقي متدهور بسبب عدم وضوح الخطط الاقتصادية[1]، وكذا تعرض البلاد إلى الإهمال واللامبالاة وإلى الهيمنة من طرف الإقطاعيين وبريطانيا، وقد هدفت بريطانيا من وراء سيطرتها على اقتصاد العراق إلى جعله سوق لمنتجاتها الغذائية والمواد الخام[2]، وأيضا استحوذت بريطانيا على مواقف البلاد (البنى التحتية) ووقفت في وجه نمو الصناعة الوطنية، كل هذا حتى تبقى أسواق العراق مستهلكة لمنتجاتها[3]، وبما أن الاقتصاد العراقي كان قائم على الزراعة فقد تأثر بالأزمة الاقتصادية[4] المتمثلة في انخفاض الطلب الخارجي على منتجات العراق الزراعية والحيوانية، هذا الأمر أدى إلى ارتفاع موادها وانخفاض أسعارها[5]، وردّاً على هذا قامت الحكومة العراقية بالعديد من الإجراءات لتخفيف أثر الأزمة، من خلال تحديد الأسعار، والسيطرة على استيراد البضائع وزيادة الرواتب لكنها رفضت من قبل الأحزاب الوطنية، ومجلس النواب، والصحف، وقامت مظاهرات شعبية ردًّا على هذه الإجراءات[6]، ولتهدئة الأوضاع قامت بريطانيا والحكومة الملكية بمحاولات تنموية للنهوض بالاقتصاد العراقي، غير أنها كانت مرتبطة

---

[1] – أدور عبد العظيم، وزارة الاقتصاد العراقية 1939–1958م، جزء من متطلبات نيل شهادة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة القادسية، كلية التربية، القادسية، العراق، 2017، ص10.

[2] – ليث عبد الحسن الزبيدي، المصدر السابق، ص24.

[3] – أحمد طربين، تاريخ المشرق العربي المعاصر، المطبعة الجديدة، دمشق، 1986، ص447.

[4] – **الأزمة الاقتصادية 1929م**: وتعرف بالانهيار الاقتصادي العظيم، وهي في الأصل أزمة في الاقتصاد الأمريكي، وتواصل الركود غلى غاية 1931، وقد نجم عن ذلك تأثر اقتصاديات كل الدول الرأسمالية بهذه الأزمة.
ينظر: عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، (د.ت)، ص159.

[5] – كمال مظهر، صفحات من تاريخ العراق المعاصر، ط1، مكتبة البدليسي، بغداد، العراق، 1987، ص98.

[6] – سهيل طقوش، مرجع سابق، ص 200.

بالمصالح البريطانية، وحتى بعد 1932م بقيت الأسواق العراقية خاضعة لبريطانيا، وبرزت أكثر بالسيطرة على النفط[1].

وكان لظهور فئة من الاحتكاريين والفئة المتنفذة في السلطة أثر كبير في زيادة الضائقة الاقتصادية، ولمواجهة هذا قامت السلطات بسحب ما تبقى من احتياط العراق من الجنيه الإسترليني الذي توفر خلال الحرب، وإلى غاية 1947م لم تشهد العراق أي حل لهذه الأزمة وذلك بسبب نقص العملة الصعبة[2]، وتكريس جهاز الدولة لخدمة بريطانيا والقوى الاستغلالية المحلية، بروز البيروقراطية في جهاز الدولة وخلق فئة اقتصادية فيها، استفحلت فيها كل أنواع التخلف الاقتصادي والرشوة واستغلال الجماهير[3].

وكان لقلة الإنتاج وتراجع أسعاره دور في انخفاض واردات الدولة، وإعفاء ملاك الأراضي من الضريبة، وصعوبة الحصول عليها من الشخصيات التي لها وزنها في المجتمع وقد انقدت بريطانيا السلطة الملكية لأنها تعتمد على الوسائط الزراعية في حين كان عليها إقامة علاقات مباشرة مع ملاك الأراضي[4].

ومقابل هذا شهدت العراق خلال الخمسينيات ارتفاع في أسعار النفط، فقامت الحكومة بشراء مصفاة النفط الصغيرة، وقد لعبت عائدات البترول دور في إعادة بناء اقتصاديات العراق بشكل مزدهر، وقد كان السبب وراء هذا الازدهار أن الدول الصناعية الكبرى كانت في أمس الحاجة إلى البترول حتى تعيد بناء دولها من أثر الح.ع.2[5].

---

[1] – صباح كجة جي، التخطيط الصناعي في العراق، أساليبه، تطبيقاته وأجهزته، 1921 –1980، ج1، (د.د.ن)، (د.ت)، ص77.

[2] – محمد الحمدي صالح الجعفري، انقلاب الوصي في العراق، ط1، مكتبة مديولي، القاهرة، مصر، 2000، ص20.

[3] – ابراهيم كبة، هذا هو طريق 14 تموز، ط1، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1969، ص34.

[4] – تشارلز تريب، صفحات من تاريخ العراق، ط1، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2006، ص ص 114– 115.

[5] – كمال ديب، موجز تاريخ العراق، ط1، الدار العربي للعلوم، بيروت، لبنان، 2013، ص 57.

ومن جهة أخرى قامت شركة النفط العراقية بتقديم قرض إلى الحكومة الملكية حتى تسمح لها بالتنقيب عن البترول، وبموجب التطورات التي حصلت حول تأميم النفط تمكن نوري السعيد من عقد اتفاق مع الشركة العراقية ينص على اقتسام الأرباح مناصفة[1].

وما يمكن ملاحظته على الاقتصاد العراقي منذ الخمسينيات أنه كان مرتبط بالقطاع النفطي وهو يعتبر محرك أساسي، وهذا انعكس على التجارة الخارجية، ذلك أنه أصبحت معظم صادرات العراق تتألف من النفط الخام وهذا ما أدى إلى عجز في الميزان التجاري (باستثناء النفط)، بالإضافة إلى أن سياسة الوزارات الأخرى وأيضاً عدم تشجيع الصناعة إضافة إلى ركود الإنتاج الزراعي والحيواني خلال الخمسينيات وهذا كان له أثر كبير في تراجع صادرات العراق، مما فتح باب الاستيراد من الخارج، وذلك لسد حاجة الطلب الاستهلاكي المحلي، وزادت كميات النفط المصدرة من (7.951.594) طن عام 1951م إلى (28.005.412) طن عام 1953م.[2]

وحتى عام 1952م كان نفط العراق خاضع لهيمنة الشركات الأجنبية ولكنها قدمت تنازلات لمصلحة الحكومة العراقية، هذا أدى إلى زيادة مدخول العراق من البترول بعدما كانت تهيمن عليه بريطانيا، والتي لعبت دور في تراجع المجتمع العراقي، ولكن الوضع تغير عندما تحولت أموال هامة من أرباح النفط إلى أيدي وطنية عراقية بعد ثورة جويلية 1958م والتي أنهت النفوذ البريطاني[3].

[1] – تشارلز تريب، المرجع السابق، ص 115.

[2] – نادية جاسم كاظم الشمري، التجارة العراقية (1921–1958م)، دراسة تاريخية، **مجلة بابل للدراسات الإنسانية**، المجلد 16، العدد2، 2016، ص239.

[3] – كمال ديب، المرجع السابق، ص ص 58– 59.

المبحث الثالث: الأوضاع الاجتماعية للعراق

يتشكل العراق من قوميات متعددة، حيث أن العنصر الأساسي فيها هم العرب السنة، هؤلاء استحوذوا على حكم البلاد منذ القدم، فمثلا الحكومات التاسع والخمسين التي كانت في الحكم كلهم عرب سُنّة، بينما العنصر الغالب هم الشيعة العرب، ويشكّلون نصف سكان البلاد، ويكون الكرد حوالي خمس مجموع السكان، بالإضافة إلى قلة من يهود يزيدية، إيرانية ... إلخ.

وحتما هذا التعدد في القوميات سيؤدي إلى عدم الاستقرار الاجتماعي[1]، هذا الأمر استغلّته بريطانيا لصالحها من خلال إثارة الفتن بين هذه الطوائف، وقامت باستنزاف جهود الفلاحين كونهم من الطبقة الكادحة، وأثقلت كاهلهم بالضرائب وسيطرت على ثرواته، وفي نفس الوقت كانت تشتري منتوجاتهم بسعر رخيص في هذا الموسم على أن تبيعها الموسم القادم بسعر أغلى، هذا ما نجمت عنه مجاعة عامة[2].

وعم الفساد في أجهزة الحكم منذ قيام النظام الملكي، وقد عم الفقر العراق خاصة في سكان الريف الذي يشكل الغالبية، بينما كانت البنوك وشركات التأمينات الأجنبية مسيطرة على كامل القطاع، وفي ظل هذه الظروف انتشرت الأمية[3].

أما في مجال التعليم فبالرغم من زيادة عدد المتمدرسين في الكليات الحكومية، إلا أنه لم يقضي على الأمية حيث كان أكثر من ستة أسباع من السكان أميون عشية 1958م.[1]

---

[1] – أوريل دان، العراق في عهد قاسم، ترجمة: جرجيس فتح الله، ط1، دار آراس للطباعة والنشر، كردستان– العراق، 2012، ص ص 14– 15.

[2] – علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج5، مطبعة الإرشاد، بغداد، العراق، 1971، ص10.

[3] – غصون مزهر حسين، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق للفترة (1958م–1968)، جزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، مجلس كلية التربية للبنات، بغداد، العراق، 2005، ص13.

ويرجع سبب هذا التراجع إلى انتشار الفقر حيث أن هذا الأمر يدفع الفرد إلى العمل في الحقول والمصانع عوض الذهاب إلى المدرسة حتى يضمن لقمة عيشه، وانتشرت الأمية أكثر في الأرياف حيث كان عدد الأطفال المتمدرسين 175.000 من مجموع 750.000 طفل بلغت أعمارهم سن الدراسة، هذا النقص في مجال التعليم يعكسه سوء الأوضاع الاقتصادية والتي كانت سبب في عجز العوائل لإرسال أبنائهم للدراسة، أما التعليم الجامعي فلم يلق الاهتمام الكافي.[2]

أما في فترة الح.ع2، فقد عرفت العراق زيادة كبيرة في الثروات التي يحتاج إليها الفرد العراقي، ونقص في التمويلات غير أن التأثير البارز في هذه المرحلة هو التمييز بين الطبقات الاجتماعية والتي تحصل على الأموال من وراء التجارة.[3]

وظهر جلياً تردي الوضع الاجتماعي بعد حركة رشيد عالي الكيلاني[4]، حيث تحمل الشعب ما تحملته البلاد نظراً لتوجيه كل الموارد إلى الجيش البريطاني، وعانى الشعب من التضخم النقدي ما لم تعانيه دولة أخرى، حيث كان يصعب عليه الحصول على لقمة عيشه بينما كانت فئة الاستغلاليين والاحتكاريين والموالين للسلطات البريطانية يعيشون في رفاه[5]، غير أنه مع نهاية الح.ع.2 لم يتحسن الوضع وبقي على حاله بسبب

---

[1] – حنا بطاطو، العراق، الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، ج1، تر: عفيف الرزاز، ط1، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، لبنان، (د.ت)، ص 52.

[2] – محمد حمدي صالح الجعفري، مرجع سابق، ص ص 32–33 .

[3] – ستيفن همسلي لونكريك، العراق الحديث من 1900 إلى 1950، تر: سالم طه تكريني، ج2، ط1، الفجر للنشر والتوزيع، بغداد، العراق، 1988، ص514.

[4] – **رشيد عالي الكيلاني (1892–1965)**: ولد في بغداد، وهو زعيم وطني عراقي، تولى نقابة أشراف بغداد في 1842 مدة ستة اشهر فقط، ثم رئيساً لكتاب دائرة الأوقاف 1914، ثم تولى المحاماة وأخيراً وزيرا للعدلية في الوزارة الهاشمية الأولى 1924، وغيرها من الأعمال الأخرى، وفي 1941 قام بالحركة المعروفة باسمه والتي كانت ضد بريطانيا، فرّ على إثرها إلى ألمانيا.

ينظر: مير البصري، المرجع السابق، ج1، ص ص 177– 178.

[5] – حامد الحمداني ، نوري السعيد، رجل المهمات البريطانية الكبرى، (د.ط)، (د.ب)، 2003، ص105.

عجز النظام في معالجة هذه المشاكل المتمثلة في ارتفاع تكاليف المعيشة وزيادة وعي الفلاحين وعمال المدن فتفشت الأمية، وزادت هجرة الفلاح من الريف إلى المدينة.[1]

أما في المجال الصحي فقد أصدرت فيه بريطانيا العديد من القوانين على غرار التلقيح ضد الجدري 1922م، وفتحت العديد من المستشفيات على غرار مستشفى السليمانية الملكي في 1925م، وشهدت فترة 1932م زيادة في عدد الأطباء من 65 طبيب إلى 241 إلا أن هذا التطور لم يمنع تفشي الأمراض خاصة بين الأطفال[2].

وقد أظهرت الإحصائيات أن نسبة الوفيات كانت عالية مقارنة بالولادات كل هذا ناتج عن الأمراض والأوبئة التي فتكت بالمجتمع العراقي، أما المستوصفات في المناطق النائية والأرياف فقد قدرت عام 1952م بـ 400 مستوصف بسبب رفض الأطباء العمل هناك، وهذا ما يعكس حالة التخلف الصحي الذي تعيشه العراق[3].

[1] – محمد حمدي صالح الجعفري، المرجع السابق، ص ص 28–29 .

[2] – حيدر حميد رشيد، الأوضاع الصحية في العراق (1945–1958م)، أطروحة وهي جزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه فلسفة، في التاريخ الحديث، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، 2007، ص ص 4، 5، 23.

[3] – محمد حمدي صالح الجعفري، مرجع سابق، ص ص 28–29 .

الفصل الأول

تنظيم الضباط الأحرار العراقي

المبحث الأول: نشأة وتطور تنظيم الضباط الأحرار العراقي

المبحث الثاني: المحاولات الانقلابية للضباط الأحرار قبل ثورة 14 جويلية 1958م.

نظير الأوضاع المتردية في العراق، انتشرت فكرة القضاء على النظام الملكي وإنهاء النفوذ الأجنبي داخل صفوف الجيش العراقي، فتمكنوا من تأسيس تنظيم لهم بعد نجاح الثورة المصرية 1952م، وقد سبقت الثورة العراقية العديد من المحاولات.

المبحث الأول: نشأة وتطور تنظيم الضباط الأحرار العراقي

البداية الأولى للتدخل العسكري في الحياة السياسية للعراق كانت منذ انقلاب 1936م الذي نفذه بكر صدقي[1]، وعدا هذا فاتحة الانقلابات في الوطن العربي والعراق، وبرزت حركة الجيش أكثر بعد هروب عبد الإله ونوري السعيد بعد حركة رشيد عالي الكيلاني، التي كانت ضد بريطانيا والنظام الملكي وانتهت بالفشل وإعادة احتلال بريطانيا للعراق، حيث جرت تصفيات في الجيش بخروج 2879 ضابط وعدد آخر أحيل للتقاعد، وتم إعادة المستشارون البريطانيين للخدمة فيه الذين كانوا في بداية تأسيسه[2]، كل هذا بعد عودة نوري السعيد نهاية الح.ع 2 إلى العراق وأوكلت إليه مهمة وزارة الدفاع وحاول أن يعيد الجيش تحت إمرته، نجح في التقرب من كبار الضباط لكنه فشل أو بالأحرى لم يتلقى استجابة عند متوسطي السن وصغاره وهنا زرعت بذرة سقوط النظام الملكي أي في صفوف الجيش، الذين حملوا الحقد والكره والسخط اتجاه هذا النظام، وزاد ألمهم أكثر نظير نكبة فلسطين 1948م التي أحسوا أنهم منعوا من المساهمة فيها[3]، وحتى أوائل الخمسينات لم تكن هناك أي نية في إقامة نظام جمهوري باستثناء الشيوعيين وبعض أفراد الحزب الوطني الديمقراطي، لكنهم أعطوا أولوية لإصلاح أوضاع العراق وإبعاد عبد الإله

[1] – **بكر صدقي (1890– 1937)**: ولد في بغداد درس في الإعدادية العسكرية انتسب إلى الجيش السوري في 1936م قام بالانقلاب المعروف باسمه سيطر على الحكومة عشرة أشهر، أغتيل عام 1937م.
ينظر: مير البصري المرجع السابق، ج1، ص ص 215– 216.

[2] – كاظم الموسوي، العراق صفحات من التاريخ السياسي، ط4، (د.د.ن)، (د.ب)، سبتمبر 2013، ص–ص، 86–88.

[3] – تشارلز تريب، المرجع السابق، ص ص 187–188.

وبريطانيا عن الحكم وإلغاء معاهدة 1930م، وبعد نجاح الثورة المصرية[1] التي نفذها الضباط الأحرار المصريين[2]، وقيامهم بتأميم قناة السويس، ورفضهم الدخول في حلف بغداد وفي الوقت الذي كانت تعيش فيه مصر أفضل مراحل حياتها كانت العراق تسير عكس ذلك، هذا الأمر لم تكن غافلة عنه الأحزاب الوطنية العراقية وكان زعمائها في اتصال دائم مع الضباط الشباب[3]، وهؤلاء الضباط هم أبناء الشعب عاشوا ما عاشه يشاركونه آلامه وآماله، تأثروا بهزيمة 1941م، وصمموا على إقامة تنظيم مشابه للتنظيم المصري، ومن الأسباب التي دفعتهم لتفكير في تأسيس هذا التنظيم هي:

- طموح ورغبة بعض الضباط في الوصول إلى السلطة بعدما لاحظوا ما قام به المصريين، وهو ما تجسد بعد ثورة 14 جويلية 1958م.
- رغبتهم بالنهوض بالبلاد والقضاء على الأوضاع المزرية.
- سخطهم على موقف الحكومة العراقية بعد حرب فلسطين.
- التشبع بروح القومية والرغبة في تحقيق الوحدة العربية وغضبهم من موقف حكومتهم على العدوان على مصر في 1956م[4].
- نجاح الثورة المصرية 1952م.

---

[1] – **الثورة المصرية 23 جويلية 1952م:** حركة ثورة نفذها الضباط الأحرار المصريين بقيادة عبد الناصر، نجحت في الاستلاء على مراكز مهمة كمبني الإذاعة واعتقال القادة السياسيين وإعلان النظام الجمهوري تميزت أنها ثورة بيضاء، (ينظر): عبد الوهاب الكيالي، المرجع السابق، ج4، ص926.

[2] – **تنظيم الضباط الأحرار المصري:** وهم مجموعة من الضباط الشباب المصريين أسسوا تنظيم الضباط الأحرار في صفوف الجيش المصري 1949م وقدر عددهم 250 ضابط قادوا ثورة 23 جويلية 1952م التي أطاحت بالملك فاروق ونظامه وقاموا بالعديد من الإصلاحات. (ينظر: عبد الوهاب الكيالي، المرجع السابق، ج3، ص 721.

[3] – ناجي شوكت، سيرة وذكريات ثمانين عاما 1894– 1974، ج1، منشورات مكتبة اليقظة العربية، بغداد، العراق، 1990، ص ص 603– 604.

[4] – فاضل حسين، سقوط النظام الملكي في العراق، منشورات مكتبة أفاق عربية، بغداد، العراق، (د.ت)، ص ص 38– 39.

- كثرة الانقلابات العسكرية، وأخيرا نجاحها في سوريا ومصر وهذا ما ساهم في الحماس للضباط العراقيين.
- تأميم النفط في إيران هذا ما فتح من جديد موضوع النفط في العراق للاستفادة أكثر من عوائده[1].

بعد هذه الأحداث بدأوا في التفكير بتأسيس هذا التنظيم، الذي تعود فكرته إلى رفعت الحاج سري منذ 1948م حيث شارك الجيش العراقي في حرب فلسطين، والتي رأوا أن الحكومة الملكية قد استهانت فيها بسبب خضوعهم للسيطرة البريطانية، لذلك وضعوا أمامهم تخليص البلاد من هذه السيطرة بإقامة تنظيم داخل الجيش يقود الثورة، وكان رفعت يشغل منصب أمر سرية الهندسة الثالثة وبدأ بمفاتحة عدد من الضباط يثق فيهم خاصة بعد نجاح الثورة المصرية حيث دفعهم إلى التفكير في تنظيم مشابه له وقد تم تشكيل عدة خلايا في وحدات الجيش لتصدي للحكومة الموالية للغرب والتي انتهت بتوقيع ميثاق تعاون بين العراق وتركيا في فيفري 1955م وأصبح يعرف بحلف بغداد بعد انضمام باكستان وبريطانيا له[2].

وأخذت هذه النواة تدعوا إلى الفكرة في أوساط الجيش ولم يمضي وقت طويل حتى انضم عدد كبير من الضباط إليه قد كان العمل مبني على نظام الخلايا على أن يتم اختيار الضابط بعد تزكيته من قبل عضوين عاملين على الأقل وصمم التنظيم على ضم أكبر عدد من الضباط ولم يضعوا قواعد لاختيار الأعضاء حيث انضم إليه ضباط من مختلف الاتجاهات والميول وبدأ التنظيم ينتشر في معسكرات الجيش خارج بغداد في كل من المسيب والديوانية وجلولاء والمنصور وكركوك والموصل، وفي سنة 1956م بعد

[1] – عقيل الناصري، الجيش والسلطة في العراق الملكي، ط1، دار الحصاد للنشر والتوزيع والطباعة، دمشق، سوريا، 2000، ص ص 117– 118.

[2] – نوري عبد الحميد العاني وعلاء الجاسم محمد الحربي، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري (1958–1968)، ج1، ط2، بيت الحكمة، بغداد، العراق، 2005، ص ص 20–21.

العدوان الثلاثي على مصر شعر العديد من الضباط بضرورة تشكيل قيادة من أجل تنظيم العمل وقد تم أول اجتماع في محلة الكاظمية ضم كل من محي الدين عبد الحميد، ورفعت الحاج سري، عبد الوهاب أمين، إسماعيل العارف، صالح السامرائي غير أنه لم تكن مناقشة مهمة في هذا الاجتماع[1].

وفي ديسمبر 1956م عقد اجتماع آخر في محلة العلوية في بغداد في بيت أحد الضباط المتقاعدين وهذا الاجتماع الذي أقروا فيه تشكيل لجنة عليا وكذا سير عمل المنظمة وحضر هذا الاجتماع كل من العقيد الركن محي الدين عبد الحميد والعقيد الركن ناجي طالب والعقيد الركن محسن حسين الحبيب والعقيد المهندس رجب عبد المجيد والمقدم وصفي طاهر وعبد الكريم فرحان وصاحب البيت الرئيس الأول محمد سبع، إلى جانب هذه اللجنة توجد لجان أخرى مثل معسكر المنصور الذي يقع بالقرب من مدينة ديالي شرق بغداد ويضم فيه عبد الكريم قاسم[2]، وتعتبر اللجنة العليا أعلى قيادة[3] في تنظيم الضباط الأحرار حيث يتم بواسطتها وضع الخطط اللازمة الإطاحة بالنظام الملكي ومن الأسباب التي دفعتهم إلى تأسيس اللجنة ما يلي:

- نمو الوعي الوطني بين زعماء الحركة الوطنية هذا الأمر أثر كثيرا في نفوس الضباط الأحرار والقومية العربية التي كانت تنادي بإعادة العرب إلى مكانتهم، بالإضافة إلى رغبة الضباط الأحرار في التخلص من الوجود الأجنبي خاصة بعد ارتباط العراق

[1] – سهيل طقوش، المرجع السابق، ص 259.

[2] – **عبد الكريم قاسم (1914– 1963م)**: عسكري ورجل دولة عراقي ولد في بغداد من أب عربي وأم كردية شارك في حرب فلسطين 1948م، انضم إلى تنظيم الضباط الأحرار وانتخب رئيسا للجنة العليا عام 1947م، أشرف بالتعاون مع عبد السلام عارف على تنفيذ خطة 14 جويلية 1958م، وبعد نجاحها تولى منصب قائد للقوات المسلحة ورئيس للوزراء ووزيرا للدفاع، حدث خلاف بينه وبين عبد السلام عارف عن السلطة، قام حزب البعث العربي الاشتراكي بتنظيم حركة عسكرية ضده انتهت بمحاكمته وإعدامه في فيفري 1963م.
ينظر: عبد الوهاب الكيالي، ج3، المرجع السابق، ص ص 842، 843.

[3] – كاظم الموسوي، المرجع السابق، ص 91.

بحلف بغداد، وكذا العدوان الثلاثي على مصر 1956م وموقف الحكومة العراقية منه، وانتشار خلايا الضباط الأحرار في مختلف وحدات الجيش ولابد من وجود لجنة تشرف على تنظيمها والتجهيز للثورة[1].

ومن جهة أخرى كانت بعض خلايا الضباط تتصل بالأحزاب السياسية في العراق وذلك لتتعاون معها للقضاء على هذا النظام الفاسد، كما قامت اللجنة العليا لتنظيم الضباط الأحرار بتكليف المقدم رجب عبد المجيد سكرتير التنظيم بالاتصال بجبهة التحرير الوطني وإرسال أحد أعضائها إلى مصر والاتصال بجمال عبد الناصر[2] لمعرفة موقف الجمهورية العربية في حال قيام ثورة في العراق بالإضافة إلى موقف الاتحاد السوفياتي من الثورة وما النصيحة التي يقدمها إلى الضباط الأحرار وقد ازداد عدد الضباط الملتحقين بالتنظيم وأصبح عددهم قبل قيام الثورة جويلية 1958م 249 ضابط[3].

وتم تأسيس اللجنة العليا بقيادة التنظيم الرئيس في بغداد والمتكون من 10 ضباط بقيادة الركن محي الدين عبد الحميد وأخذت اللجنة على عاتقها مهمة إعداد الخطط وقيادة التنظيم وفي جانفي 1957م دمج تنظيم بغداد بتنظيم المنصور في جلولا في ديالي الذي يرأسه الركن عبد الكريم قاسم أمر لواء المشاة 19 من الفرقة الثالثة وكان من أنشط التنظيمات وفي أفريل 1957م انتخب عبد الكريم قاسم رئيسا للجنة العليا نظرا للأقدمية وانتخاب محي الدين عبد الحميد والعقيد الركن ناجي طالب نائبين له والعقيد رجب عبد

---

[1] – فاضل حسين، المصدر السابق، ص ص 120– 121.

[2] – **جمال عبد الناصر(1918– 1970م)**: رجل دولة عسكري مصري ولد في الإسكندرية، أصبح ضابط 1938، اشترك في حرب فلسطين 1948م، نضم تنظيم الضباط الأحرار الذي قام بالثورة في 23 جويلية 1952م وإعلان قيام الجمهورية المصرية، رفض سياسة الأحلاف أمم قناة السويس 1956م، أعلن قيام الجمهورية المصرية السورية1958م، توفي 1970م.

ينظر: عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية ، ج2، ص ص 35– 36.

[3] – محمد عصفور سلمان، تاريخ العراق المعاصر 1914– 1968، دراسة في الجانب السياسي،(د.د.ن)، (د. ب)، (د. ت)، ص 45.

المجيد سكرتير للجنة العليا وقدر عدد أعضاء اللجنة العليا قبل قيام الثورة ب 15 ضابط وهم على النحو التالي:

- العقيد الركن عبد الكريم قاسم
- العقيد الركن عبد السلام محمد عارف[1]
- العقيد الركن محي الدين عبد الحميد
- العقيد الركن ناجي طالب
- العقيد الركن عبد الوهاب الأمين
- العقيد عبد الرحمان عارف[2]
- المقدم رفعت الحاج سري
- العقيد الركن محسن حسين الحبيب
- العقيد الركن عبد الوهاب الشواف[3]
- العقيد الركن صبيح علي غالب
- العقيد المهندس رجب عبد المجيد
- العقيد المتقاعد طاهر يحي

---

[1] – **عبد السلام محمد عارف** (1921– 1966): عسكري ورجل دولة عراقي ولد في بغداد، انظم إلى تنظيم الضباط الأحرار 1957، عرف بوطنيته، لعب دور في التخطيط لانقلاب 1958م، أذاع البيان الأول للثورة من الإذاعة، تولى منصب نائب رئيس الوزراء بعد الثورة، بعد خلافه مع عبد الكريم قاسم قام بانقلاب عليه 1963، توفي بعد حادث طائرة 1966.

ينظر: عبد الوهاب الكيالي، المرجع السابق، ج3، ص 828.

[2] – **عبد الرحمان عارف:** عسكري ورجل دولة عراقي شقيق عبد السلام عارف، انظم إلى تنظيم الضباط الأحرار 1957، بعد وفاة شقيقه تولى منصب رئيس الجمهورية 1966 إلى غاية انقلاب حزب البعث عليه 1968، حيث غادر للعيش في تركيا.

ينظر: عبد الوهاب الكيالي، المرجع نفسه، ج3، ص ص 834– 835.

[3] – **عبد الوهاب الشواف:** ضابط عراقي عضو في اللجنة العليا للضباط الأحرار قائد الثورة التي سميت باسمه في الموصل 1959 ضد عبد الكريم قاسم، توفي 1959.

ينظر: عبد الوهاب الكيالي، نفسه، ج3، ص 861.

- المقدم الركن عبد الكريم فرحان
- المقدم وصفي الطاهر
- الرائد الطيار المتقاعد محمد سبع[1]

وكان يبلغ عمر عبد الكريم قاسم أثناء توليه رئاسة اللجنة العليا 43 سنة وعبد السلام عارف 36 سنة وقد أصبح صلة وصل بين الضباط صغار السن والذين جندوا من قبل رفعت الحاج سري، كما أن الحركة لم تدعوا أو تشجع على إقامة علاقات مع الأحزاب السياسية المدينة ولكن هذا لم يجدي نفعا ذلك أن الأحزاب السياسية لما عرفت بوجود هذا التنظيم أخذت تدعوا مؤيديها من الضباط إلى الانضمام للحركة وساعد تنوع هذا الاتصال على عدم وجود أي شراكة بين الضباط الأحرار والأحزاب في العراق، ومن جهة أخرى لم يكن نوري السعيد على علم بهذه التطورات أو ممكن أنه سمع بها لكنه لم يأخذها على محمل الجد[2].

كما تشكلت لجان حملت على عاتقها مهمة الدعاية والمالية وهذه اللجان هي:

- لجنة التخطيط وأبرز ممثليها العقيد الركن محي الدين عبد الحميد والعقيد الركن ناجي طالب.
- وأيضا لجنة الدعاية والتنظيم وقد ضمت المقدم الركن عبد الكريم فرحات... إلخ.
- لجنة جمع المعلومات وكذا اللجنة المالية.

وهذه اللجان كانت تجمع حسب اختصاصاتها وتقدم بعض اقتراحاتها على اللجنة العليا وذلك للحفاظ على السرية، قامت اللجنة العليا بوضع أسس لهذا التنظيم كانت على النحو التالي:

[1] – تنقيح نوري عبد الحميد، علاء جاسم محمد الحربي، المرجع السابق، ج1، ص 22.

[2] – تشارلز تريب، المرجع السابق، ص ص 202– 203.

- الكتابة تكون ممنوعة وإذا اقتضى الأمر تكون بالرسائل بين الأعضاء ولكن بأسلوب لا علاقة له بالتنظيم.
- استخدام الرموز بين الضباط في الكتابة والمكالمات.
- يمنع دخول أي ضابط في التنظيم إلا بعد الاجتماع على قبوله.
- يمنع إخراج أي نشرة تثبت وجود تنظيم وذلك للمفاجئة يوم الثورة
- المساواة التامة بين أعضاء اللجنة والمنظمين الجدد لها.
- الخطة التي وضعت لقيام الثورة تعدل على حسب الظروف والإمكانيات مع استغلال أي فرصة بمرور وحدة عسكرية عبر بغداد لتنفيذ الخطة.
- عدم الاتصال بأي دولة عربية أو أجنبية وذلك للمحافظة على سرية العمل.
- بعد إعلان الثورة من مقر الإذاعة يأخذ كل الضباط مهماتهم بالسيطرة على الوحدات العسكرية الأخرى.
- بعد نجاح الثورة وتشكيل مجلس قيادة الثورة يمنع على الضباط تولي أي منصب سياسي إلا بعد الاستقالة من الجيش[1].

كما كان للتنظيم أهداف ومبادئ تعددت بين الداخلية والخارجية نوجزها فيما يلي: القضاء على النفوذ الأجنبي البريطاني خاصة والغربي عامة، وكذا إلغاء المعاهدات والاتفاقيات الغير متكافئة والأحلاف (حلف بغداد) والقواعد العسكرية، أيضا استرجاع البلاد لسيادتها والمحافظة على الوحدة العراقية، والاعتراف بحقوق الأفراد وكل الأقليات، تحرير الاقتصاد العراقي من السيطرة الأجنبية، والخروج من المنطقة الإسترلينية، إصلاح أوضاع العراق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية[2]، القضاء على النظام الملكي وإعلان الجمهوري، إقامة جمهورية عراقية على أساس ديمقراطي وإجراء انتخابات حرة، التحاق

[1] – ليث الزبيدي، المصدر السابق، ص ص 123– 124.

[2] – قحطان أحمد سليمان الحمداني، السياسية الخارجية العراقية من 14 جويلية 1958م إلى 8 فيفري 1963، ط1، مكتبة مديولي، القاهرة، مصر، 2008، ص 40.

العراق بركب الجمهورية العربية المتحدة (مصر، سوريا) بعد نجاح الثورة، وفي حالة رغبة أحد الضباط الاشتغال بالأمور السياسية عليه أولا تقديم استقالته من الجيش، دعم الجيش من خلال تسليحه بأحدث الأسلحة، السيطرة على بغداد مباشرة وبعد إعلان الثورة والاستلاء على القوات الأخرى، تأليف مجلس سيادة ثلاثي يقوم بمهمة صلاحيات رئيس الجمهورية بصورة مؤقتة حتى يتم وضع دستور جديد، إقامة مجلس قيادة الثورة من أعضاء اللجنة العليا[1].

الخروج من الاتحاد الهاشمي مباشرة بعد نجاح الثورة كونه لا يخدم الشعب وإنما يخدم العائلة المالكة، تحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد الشعب الواحد، إقامة علاقات دبلوماسية مع الدول الاشتراكية[2]، دعم حركات التحرر في الوطن العربي المعادية للاستعمار على غرار دعم الثورة الجزائرية والعمانية وغيرها، التضامن مع الجمهورية العربية المتحدة والتمسك بميثاق جامعة الدول العربية[3]، الحياد الإيجابي بين الكتلتين الشرقية والغربية، وإقامة علاقات سياسية تجارية واقتصادية مع كل دول العالم، العمل على تحرير فلسطين[4].

[1] – فاضل حسين، المصدر السابق، ص ص 56– 58.

[2] – ليث الزبيدي، المصدر السابق، ص ص 140– 142.

[3] – **جامعة الدول العربية:** هي منظمة إقليمية دولية، تضم الدول التي تتكلم العربية على إمتداد الوطن العربي هدفها التعاون الإقليمي في إطار قومي وكذا العمل على المحافظة على السلام والأمن العربي والدفاع على القضية الفلسطينية، تأسست في 10 ماي 1945 من مصر، العراق، الأردن، لبنان، السعودية، ثم انضمت إليها بقيت الدول.
ينظر: عبد الوهاب الكيالي، المرجع السابق، ج2، ص 19.

[4] – قحطان أحمد سليمان، المرجع السابق، ص 41.

المبحث الثاني: المحاولات الانقلابية للضباط الأحرار قبل ثورة 14 جويلية 1958م.

بعد أن انتهى تنظيم الضباط الأحرار من استعداداته بدأ يفكر في تنفيذ الثورة وذلك من خلال تخطيط للقيام بعدة محاولات سبقت ثورة 14 جويلية 1958م وقد كانت على النحو التالي:

المحاولة الأولى: كانت في نوفمبر 1956م وذلك بعد العدوان الثلاثي على مصر وقد اهتم الضباط الأحرار باللواء الرابع عشر الذي كان يقوم بتدريبات وتمارين في منطقة حمرين وذلك بالتحرك نحو بغداد والقضاء على النظام الملكي ولكنه تقرر تأجيل هذه المحاولة بعدما تأكدوا أن نجاحها غير مضمونا.

المحاولة الثانية: كانت في ديسمبر 1956م وذلك بعد عودة اللواء التاسع عشر من الأردن الذي كان بقيادة عبد الكريم قاسم الذي قام باتفاق مع عبد الوهاب الشواف بالحركة عند بدء الاحتفال بعودة القطاعات العسكرية من الأردن وذلك بتواجد كل من فيصل الثاني وعبد الإله ونوري السعيد الذين كانوا سيستقبلان هذه القطاعات العائدة من الأردن لكن عدم تواجد هؤلاء الثلاثة أدى إلى تأجيل هذه العملية[1].

المحاولة الثالثة: كانت في أكتوبر 1957م وذلك بعد أن تقرر القيام بمناورات بالسلاح في منطقة بيخال في شمال العراق والذي كان بهدف الدعاية لحلف بغداد وأيضا لعرض الأسلحة الأمريكية بحضور القادة الثلاثة، وقامت اللجنة العليا بالاجتماع فقررت وضع خطة للقيام بالثورة خلال هذه المناورات ذلك أن هذه المناورات يقودها الركن خليل سعيد وقد تضمنت الخطة اعتقال القادة الثلاثة والسيطرة على المراكز المهمة في بغداد ولكن

[1] – ليث الزبيدي، المصدر السابق، ص ص 162.

حدث ما لم يتوقع فقد تقرر سفر عبد الإله إلى اليابان، ولم يحضر نوري السعيد وبذلك تأجلت العملية[1].

المحاولة الرابعة: كانت في 6 جانفي 1958م وذلك أثناء الاحتفال بمعسكر الرشيد وقد كان الضباط الأحرار يسيطرون على الوحدات التي اشتركت في الاستعراض العسكري وهم:

- الكلية العسكرية كانت تتكون من فوج واحد وهي من أقوى الأفواج والتي كانت تحت قيادة عبد اللطيف الدراجي وعيسى الشاوي وإبراهيم جاسم التكريتي.
- معسكر الهندسة في معسكر الرشيد ويشمل على مدرسة الهندسة وسرية هندسة الجيش والقاعدة وكانت بقيادة رفعت الحاج سري.
- ومدرسة الضائع الجوية كانت بقيادة رفعت عبد المجيد.

وقد قام عبد الكريم قاسم باقتراح خطة تقضي أن تقوم الدبابات التي في الاحتفال[2] بإطلاق النيران على المنصة التي يجلس عليها الملك فيصل الثاني وعبد الإله ونوري السعيد ثم يقوم الضباط الأحرار باعتقال المسؤولين والسيطرة على بقية الوحدات العسكرية والزحف على بغداد وبالتالي يعلنوا الثورة، وقد رفضت اللجنة العليا هذا الاقتراح بحجة الحفاظ على الأرواح البريئة كما أن هذا العمل غير مؤكد الأشخاص المطلوبين وقام ناجي طالب بتقديم خطة أخرى لكنها رفضت[3].

المحاولة الخامسة: كانت بضغط من الضباط الشباب المتحمسين للإطاحة بالنظام الملكي الفاسد، وقد جرى الاستعداد والتهيؤ لها في 11 ماي 1958م وذلك من خلال

---

[1] – ليث الزبيدي، المصدر السابق، ص ص 162– 163.

[2] – وسيم رفعت عبد المجيد، العراق الانقلابي– الانقلابات الناجحة والفاشلة في العراق (1921– 2003م)، دار الجواهر، بغداد– العراق، 2015، ص ص 79– 80.

[3] – وسيم رفعت، المرجع نفسه، ص ص 80– 81.

استغلال فرصة مرور اللواء الخامس عشر ببغداد والذي كان بقيادة الزعيم الركن محمد يحى في طريقه إلى مقره في البصرة بعد أن شارك باقي القطاعات في الفرقة الأولى في تمرين الحبانية (بين الحبانية والرطبة) وقد تم وضع الخطة والاستعداد لتنفيذها لكن اللجنة العليا رفضت تنفيذ هذه الخطة حيث اعتبرتها عملية انتحارية لنقص القطاعات المكلفة بالحركة كما أن اللواء الخامس عشر لم يعسكر في بغداد بل بين الفلوجة والرصادي ثم تتم نقله بواسطة القطار إلى البصرة وبذلك تأجل تنفيذ هذه العملية إلى مرحلة لاحقة.

المحاولة السادسة: تقرر القيام بها في احتفالات كلية الأركان في 29 ماي 1958م وذلك بمناسبة مرور ربع قرن على تأسيسها وكان مقرر أن يحضر كل من الملك فيصل الثاني ونوري السعيد وعبد الإله الوصي على عرش العراق لكنها تأجلت بسبب سفر عبد الإله ونوري السعيد إلى خارج وبذلك تأجلت هذه المرة تنفيذ الخطة[1].

المحاولة السابعة: مقررة في جوان 1958م وذلك أثناء المسيرة الليلية وكذا التدريب الليلي الذي أقره اللواء التاسع عشر في المنصورة بقيادة عبد الكريم قاسم غير أن هذا لم ينفذ نظرا لكثرة الإشاعات هذا الأمر أدى إلى تأجيل خطة الثورة[2]، بعد أن رفضت هذه الخطة من قبل اللجنة العليا غضب عبد السلام عارف وصرح لهم بقوله (هذا حدنا وياكم ..) ويقصد هو وعبد الكريم قاسم، ذلك أن عبد السلام عارف كان من مؤيدي هذه الخطة، أما عبد الكريم قاسم فلم يبح بأي كلمة واستحب بعدها في جويلية 1958م عزم الضباط على تنفيذ خطة الثورة بالاستفادة من اللواء العشرين المتحرك من جلولاء إلى الأردن[3].

[1] – نوري عبد الحميد، علاء جاسم محمد الحربي، المرجع السابق، ج1، ص ص 26– 27.

[2] – جمال مصطفى مردان، عبد الكريم قاسم، البداية والسقوط، المكتبة الشرقية الدار العربية، بغداد، العراق، 1989، ص 29.

[3] – جمال مصطفى مردان، المرجع السابق، ص 29.

وبعد اجتماع اللجنة العليا في بيت عبد الكريم قاسم لم يعقد أي اجتماع بعد ذلك فقد انتظر أعضاء اللجنة إشارة من قاسم لكن دون أي جدوى، بل حاول عبد الكريم قاسم إبعادهم عن الانقلاب من خلال العقيد عبد اللطيف الدراجي الذي اجتمع بالركن محسن حسين حبيب ورجب عبد المجيد وفي 11 جويلية 1958م أكد لهم أن موعد الانقلاب قد أجل، غير أن أعضاء اللجنة لم يصدقوا هذا الأمر وبقوا وراحوا ينتظرون ليلة 13- 14 جويلية 1958م.[1]

خلاصة:

وعليه فقد انتشرت فكرة القضاء على النظام الملكي في العراق، بعدما تأثر الجيش العراقي بالأوضاع السيئة في كافة المجالات، ولأن الجيش هو من أبناء الشعب، فقد أسّسوا منظمتهم بعد حقدهم على هذا النظام الفاسد الذي زاد حقدهم عليه عندما أحسوا أنهم منعوا من المساهمة في نكبة فلسطين 1948م.

[1] – حنا بطاطو، العراق، الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، تر: عفيف الرزا، الكتاب الثالث، ط1، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، لبنان، 1992، ص 109.

الفصل الثاني

قيام الثورة العراقية 14 جويلية 1958م وردود الفعل تجاهها

المبحث الأول: أسباب قيام الثورة العراقية 1958/07/14م

المبحث الثاني: تنفيذ الثورة

المبحث الثالث: ردود الفعل من الثورة العراقية 14 جويلية 1958م.

1- المواقف المحلية
2- المواقف الإقليمية
3- المواقف الدولية

تمهيد:

كان للثورة العراقية العديد من الأسباب لعل أبرزها إحساس الشعب بالظلم والتعسف في بلادهم، وقد انتظر قادة تنظيم الضباط الأحرار الفرصة المناسبة للقضاء على النظام الملكي إلى أن أتى أمر إلى اللواء العشرين بالتحرك إلى الأردن، واعتبر هذا هو التاريخ المناسب، وكان للثورة العراقية 14 جويلية 1958م ردود فعل مؤيدة من قبل غالبية الشعب العراقي والأحزاب السياسية، في حين فضلت بعض الدول التريث وانتظار الفرصة.

المبحث الأول: أسباب قيام الثورة العراقية 14 جويلية 1958م

تعددت الأسباب والعوامل التي أدت إلى قيام الثورة العراقية فمنها الداخلية ومنها الخارجية، أما الخارجية فقد كانت:

حركة مارس 1941 والتي كانت بدافع التخلص من الهيمنة البريطانية، لكنها أفشلتها، بالإضافة إلى وثبة 1948م والتي جاءت كرد فعل على معاهدة بورتسموث[1] المفروضة من قبل بريطانيا على العراق بسبب قرب انتهاء معاهدة 1930م، وردا على هذا اندلعت مظاهرات عارمة رفضا لهذه المعاهدة لم تتوقف إلا بعد إلغاءها[2]، وكذا تشكيل جبهة وطنية عملت على الصعيد السياسي، تأسيس لجان ثورة متعددة في الجيش العراقي بعدما تعرفوا على بعض في عيد تأسيسها[3]، خدمة رجال السياسة مصالحهم

[1] – **معاهدة بورتسموت:** نسبة إلى ميناء بورتسموث في بريطانيا وهي معاهدة فرضتها بريطانيا لتكريس هيمنتها على العراق واستنزاف ثرواته النفطية.

ينظر: حامد الحمداني، ثورة 14 تموز في نهوضها وانتكاسها واغتيالها، المصدر السابق، ص 55.

[2] – حامد الحمداني، ثورة 14 تموز في نهوضها وانتكاسها، المصدر نفسه، ص ص 74– 75.

[3] – صلاح العقاد، المشرق العربي 1945– 1958م، العراق، سوريا، لبنان، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، مصر، 1967، ص 84.

الخاصة وإهمال العامة، عدم الاستقرار الداخلي بسبب كثرة تغير الوزارات، تشكيل جبهة الاتحاد الوطني 1957م والتي أخذت تتصل بتنظيم الضباط الأحرار بهدف تحقيق الاستقرار والقضاء على النظام الملكي، غضب الجماهير من السلطة التي أخذت تمارس الحكم بشكل انفرادي، نضج ووعي القيادة السياسية التي أخذت على عاتقها مهمة تخليص البلاد من هذا الحكم الفاسد، تزايد النفوذ البريطاني في العراق، خاصة بعد ربط مصالحها الخاصة بسلسلة من المعاهدات والأحلاف العسكرية وذلك حتى تثبت سيطرتها أكثر خاصة على الاقتصاد[1]. وحسب تصريح عبد الكريم قاسم لإحدى الجرائد يقول: "إنها ثورة على النظام البائد، ثورة على الجهاز الحكومي الذي يسيطر على اقتصاديات البلاد، يستغل الشعب، ويستغل موارد البلاد، ثورة لإيجاد حياة حرة ورفاهية عامة، ثورة لرفع معنويات الشعب[2]".

السياسة الاستبدادية التي مارسها نوري السعيد أدت إلى تزايد الصراع الذي أخذ يهدد النظام الملكي، قامت بريطانيا في 3 أوت 1954م بتأييد نوري في سياسته والتي كان يراها مناسبة نذكر على سبيل المثال: كبت حرية الصحافة، القضاء على المعارضة السياسية ...إلخ، عجز الحكومة الملكية في إصلاح أوضاع البلاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية خاصة بعد الح ع 2، أيضا فشلت الحكومة في استغلال خيرات البلاد مما أدى إلى خيبة أمل من هذا النظام.

أما الأسباب الخارجية فتعددت هي الأخرى منها:

[1] – سهيل طقوش، المرجع السابق، ص ص 262– 263.

[2] – فخري كريم، 53 عاما على ثورة 14 تموز، ذاكرة عراقية، العدد 2187، السنة الثامنة، 2011، ص 8.

التأثر بالقضية الفلسطينية، حيث حمل الشعب العراقي تلك المأساة إلى الحكومة العربية[1]، نجاح الثورة المصرية 23 جويلية 1952م التي تمكنت من القضاء على النظام الملكي، عزل العراق على البلاد العربية، حلف بغداد الذي زاد في الأزمة بين الشعب العراقي وحكومته حيث تمكن نوري السعيد من ضم العراق إلى هذا الحلف واتخاذ العديد من الإجراءات نذكر منها: حل البرلمان، حل الأحزاب السياسية، إلغاء امتيازات الصحف، قطع العراق علاقته مع الاتحاد السوفياتي، أيضا العدوان الثلاثي على مصر في 1956م والذي جاء كرد فعل على رفض مصر سياسة الأحلاف.

وقيام عبد الناصر بتأميم قناة السويس، وكذا موقف العراق من هذا الحلف، وكدعم لهذا العدوان قام نوري السعيد بفتح المستشفيات العراقية أمام الجرحى البريطانيين هذا الأمر أيضا أدى إلى حدوث خلاف بين الشعب وحكومته[2].

أيضا تكاثف جهود الإمبرياليين ومحاولاتهم للقضاء على النظام السوري بسبب رفضهم لسياسة الأحلاف، وقد كان لنوري السعيد، عبد الإله، حلف بغداد الدور البارز في هذه المحاولات، حيث قام عبد الإله بالعديد من الاتصالات مع السوريين بهدف القضاء على هذا النظام وإعلان الوحدة مع العراق، غير أن الوحدة المصرية السورية 1958م أحدث لهم صدمة في مقابل دعم الشعب العراقي لها، الثورة الشعبية اللبنانية ومبادرة الحكومة العراقية لقمعها، بسبب تردي الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية وإصرار الرئيس اللبناني على الاستمرار في الحكم، فكان المد الشيوعي قوي في وجه الحكومة بالرغم من المساعدات القادمة من العراق والدول الإمبريالية، هذا الأمر دفع

[1] – سعاد رؤوف شير محمد، أول مجلس وزراء عراقي في العهد الجمهوري تشكيله وطبيعته وقراراته في عشرة أيام الأولى من عمرة "دراسة وثائقية، مجلة كلية التربية، جامعة المستنصرية، قسم التاريخ، العدد الثاني، 2017، ص ص 239- 240.

[2] – سمر فضلا عبد الحميد محمد، أكراد العراق تحت حكم عبد الكريم قاسم، 1958م- 1963، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير، جامعة الزقاز، كلية الآداب، قسم التاريخ، (د، ت)، ص ص 103- 104.

بنوري السعيد إلى التفكير بإرسال قوات إلى الأردن لمهاجمة سوريا[1]، زيادة التنافس الاستعماري للسيطرة على المشرق العربي، وكذا بروز القومية العربية كقوة سياسية تنظر إلى الاستعمار الغربي على أنه يهدف إلى طمس الهوية العربية، رغبة الو.م.أ في السيطرة على المناطق البريطانية، وتصادم المصالح بين المعسكرين الشرقي والغربي (الاتحاد السوفياتي، الو.م.أ) دون النظر إلى مصالح الشعوب العربية[2].

[1] – حامد الحمداني، ثورة 14 تموز في نهوضها وانعكاساتها، المرجع السابق، ص ص 83– 84.

[2] – سهيل طقوش، المرجع السابق، ص 263.

المبحث الثاني: تنفيذ الثورة العراقية 14 جويلية 1958م:

إلى غاية 1958م لم يتفق الضباط الأحرار على أي خطة، ذلك خوفا من أي قرار سينقلب عليهم، ومباشرة بعد عيد الأضحى أي في 1 جويلية 1958م أمرت الحكومة العراقية اللواء العشرين من الفرقة الثالثة المعسكر في جلولاء شمال شرقي بغداد بالتحرك يوم 14 جويلية 1958م إلى الأردن وذلك دعما لها في صد الهجمات التي يقوم بها اليهود وكان قائد هذه الكتيبة أحمد حقي وهو ليس عضو في منظمة الضباط الأحرار أما الكتائب الثلاثة، التي يتألف منها فهي: الكتيبة الثالثة بقيادة عبد السلام عارف وهو نائب قائد اللواء، أما الأولى فهي بقيادة عضو من المنظمة وهو عبد اللطيف الدراجي، في حين قائد الكتيبة الثانية ياسين محمد عبد الرؤوف.

وكان اللواء التاسع عشر بقيادة عبد الكريم قاسم ويتمركز في المنصور في معسكر المقدادية، وفي اللحظة التي طلب من اللواء العشرين بالتحرك نحو الأردن، رأى قاسم أن الوقت مناسب لإعلان الثورة ووافقه الرأي عارف، واتفقا الإثنين على أن يحتل اللواء العشرون بغداد وهو ذاهب إلى الأردن، وينطلق اللواء التاسع عشر خلفه وذلك حتى يحميه من الخلف تحسبا لأي حركة مضادة ولابد من وجود الحكام الثلاثة (الملك فيصل، عبد الإله، نوري السعيد) في بغداد.

وبعد الاجتماع في بيته (قاسم) في 4 جويلية 1958م، وذلك لحصر الخبر في أقل عدد ممكن، وقرر تنفيذ الخطة وأطلق عليها عملية (صقر) وفي 13جويلية 1958م أي قبل الثورة بيوم انتقل قاسم وعارف إلى بغداد، لتحدث مع بعض الأشخاص الذين تقع على عاتقهم بعض المهمات[1]، وعند الساعة 21:00 من ليلة 13 إلى 14 جويلية 1958م تحرك اللواء العشرون، المكون من ثلاث كتائب والتي تضم كل منها 1000

[1] – محمود شاكر، التاريخ المعاصر بلاد العراق، ط1، المكتب الإسلامي، بيروت، 1996، ص ص 331– 333.

رجل من معسكر جلولاء إلى الأردن مرورا ببغداد التي تبعد حوالي 140كلم، وعند الساعة 02:30 توقف اللواء في بني سعد حوالي 10كلم عن بغداد واستطاع عارف عبد السلام خداع الزعيم حقي قائد الكتائب بأن يسبقهم إلى الفلوجة، في حين أنه بعد فشل عارف في إقناع ياسين محمد عبد الرؤوف بالانضمام إلى المنظمة قام باعتقاله ووضعه في السجن، وتمكن عبد السلام عارف من زرع الحماس في وسط الصفوف، وعند الساعة 4:30 صباحا دخل اللواء بغداد[1]. تم زحف عارف على بغداد بعد أن قام بتوزيع الذخيرة، وتمكن من دخولها بعد نصف ساعة فقط، حيث توجه عبر نهر الدجلة للاحتلال الإذاعة وهناك أقام مركز قيادته، ودعا عبر الإذاعة الجماهير إلى المشاركة في الثورة بقوله "هذه ثورتكم"، وإن النظام الملكي انهار وانهارت معه مفاسده، وطلب عارف من عبد الجواد حامد بمحاصرة قصر الرحاب لكنه اصطدم بمقاومة عنيفة، ثم طلب عارف من أحد الضباط الأحرار في معسكر الوشاش أن يتحرك إلى هناك، وقام عارف بتوكيل الرائد بهجت سعيد بمهمة القبض على نوري السعيد.

أما عبد الكريم قاسم فكان ينتظر سيطرة عارف على بغداد، وبينما هو في سيارته سمع الخبر عبر المذياع، وتوجه مباشرة إلى قلب العاصمة لتهنئة عارف بنجاحه في إسقاط النظام الملكي وإعلان الجمهورية، بعدها توجه مباشرة إلى وزارة الدفاع الذي يسيطر عليها عبد اللطيف الدراجي وهناك أقام مقر قيادته[2].

وفيما يتعلق بمعسكر الرشيد الذي اعتبرت السيطرة عليه من أهم أخطر الخطط، لأن نجاحها مرتبط بالسيطرة على هذا المعسكر، فقائد هذا المعسكر من الموالين لنوري السعيد وللنظام الملكي، لذلك يجب منعه من القرار، وضعت خطة السيطرة على معسكر

[1] – حنا بطاطو، المرجع السابق، ج3، ص110.

[2] – عبد المجيد خدوري، العراق الجمهوري، ط1، انتشارات الشرف الرضي للنشر والتوزيع، إيران، 1997، ص ص 65– 66.

الرشيد في 10 جويلية 1958م في منزل عبد الستار عبد اللطيف، ونفذت في الساعة الرابعة من صباح 14 جويلية 1958م، بعد وصول الإشارة وهي صناديق من العتاد، ثم حوصر منزله بعد أن تمت السيطرة على جنوده، ولبى النداء دون مقاومة ووضع في السجن[1]. وبخصوص الهجوم على القصر الملكي فقد كان الأمير فيصل يستعد للسفر يوم الاثنين 14 جويلية 1958م (أي اليوم هو الأحد 13 جويلية) إلى إسطنبول ويرافقه في رحلته نوري السعيد وبعض من عائلته لأنه بعد أن يحضر مؤتمر حلف بغداد سوف ينتقل إلى لندن لملاقات خطيبته.

وقد نهض خدم القصر الرحاب باكرا وعند الساعة الخامسة والدقيقة العاشرة، سمع من في القصر صوت طلقات رصاص فخرج رجال الحرس إلى الحديقة لكنهم ظنوا أنها آتية من معسكر الوشاش أحد مراكز لتدريب الجيش ولكن هي في الحقيقة آتية من منزل نوري السعيد الذي تعرض للهجوم، وخرج فيصل مسرعا ونادى على الحرس لمعرفة ماذا يحدث، حاول عبد الإله الاتصال بوزارة الدفاع للاستفسار، ثم برئاسة الوزراء لكن دون جواب.

وفي هذه اللحظة بدأ الرصاص ينهال على القصر ورد عليه حرس البوابة، "ليقول الأمير: أعتقد هذه الحركة من الجيش ضدنا ... أنا كنت أنتظرها ...، وتوجه الرئيس عبد الستار السبع إلى أمام قصر الرحاب بأمر من عبد السلام عارف وأطلق القنبلة الأولى وكانت الساعة 06:45 وتقدم الثوار نحو القصر، في الوقت الذي كان فيه عبد الإله والملك فيصل في حالة ارتباك وذعر، وقد رفض عبد الإله إطلاق النار على الثوار وتمكنوا من دخول القصر وسألوا الحراس عن مكان العائلة المالكة، فأخبروهم أنهم في الغرفة الخلفية للقصر، وقام الثوار بإخراج كل الحراس من القصر إلى خارج الحديقة،

[1] – ليث الزبيدي، المصدر السابق، ص ص 184– 185.

وعند الساعة 07:20 دقيقة أخرج موكب العائلة الملكية، يتكون من فيصل وعبد الإله ووالدته الملكة نفيسة والأميرة عابدية ... إلخ.[1]

وقد طلب منهم الضباط الأحرار السير نحو حديقة القصر والخروج من الحديقة الرئيسية ليتم نقلهم إلى وزارة الدفاع وقد أحيط بهم الجنود على شكل نصف دائرة وهم يسيرون دخل السبع من البوابة الرئيسية وأطلق الرصاص على أفراد العائلة المالكة فسقطوا على الأرض ويبدوا هذا أنه أمر أوكل إليه (لقتل العائلة) ولكن يذكر أن سبب القتل هو أن السبع تذكر حركة مارس 1941م عندما قتلوا العقداء الأربعة، وقد تم نقل جثث العائلة المالكة إلى المستشفى في سيارة الإسعاف، وقد اعترضت الجماهير السيارة وسحبت منها جثة عبد الإله وقاموا بالتنكيل به وتعليقه في البوابة في حين نجت الأميرة هيام والخادمة ويذكر أن الأمير فيصل قد دفن وذلك تكريما لوالده الذي كان يخدم البلاد[2].

أما نوري السعيد فبعد فراره من منزله بعد سماعه بالثورة في الساعة الخامسة والربع صباحا وهو بملابس نومه وكان يحمل في يده سلاحه، وقد هرب إلى نهر الدجلة وقام بركوب زورق ليمر عبر النهر إلى جانب الرصافة وبعد أن رأى الناس واقفون أمر صاحب الزورق أن يعود به إلى جانب الكزح فانتقل إلى منزل أحد معارفه ليطلب منه نقله بالسيارة إلى منزل محمود الأستربادي ونقله في صندوق السيارة ليقضي الليلة عنده وأمله في تدخل الأردن أو دول حلف بغداد لإخماد الثورة، وبعدما عرفت حكومة الثورة بفرار نوري السعيد أصدرت بيان إلى الشعب بإلقاء القبض عليه حيا أو ميتا وتسليمه إلى الحكومة وقد خصصت مبلغ من المال لمن يقبض عليه أو يبلغ على مكانه، وبعد خروج نوري السعيد من بيت صديقه متنكرا في عباءة نسائية إلى منزل أحد وزراءه السابقين ولما عرف أخيه (أخ الوزير) بوجود نوري في بيتهم طلب مقابل ذلك إرساله إلى الدراسة إلى

[1] – مجهول، الليلة الأخيرة مجزرة قصر الرحاب مصرع العائلة الهاشمية المالكة في بغداد يوم 14 تموز 1958م، ط1، الدار العربية للموسوعات، بيروت، لبنان، د ت، ص ص 96– 99.

[2] – ليث الزبيدي، المصدر السابق، ص ص 188– 189.

الخارج وقاموا بتلبية طلبه، ولما علم نوري السعيد بإختفائه، غادر البيت، ويذكر شاهد عيان وهو محمد محمود فهمي درويش أن نوري بدأ يسأل أطفال عن منزل محمد العريبي غير أن بجامته أسفل العباءة كانت واضحة وأخذ الأطفال يصيحون "نوري السعيد" وفر مسرعا وتجمع الناس حوله وأخذ يطلق الرصاص لإبعاد الناس عليه إلى غاية وصول بعض الجنود فأطلقوا عليه عديد من الرصاصات وبذلك توفي.[1]

المبحث الثالث: ردود الفعل تجاه الثورة العراقية 14 جويلية 1958م

1- المواقف المحلية:

موقف الشعب العراقي: معظم الشعب العراقي رحب بثورة 14 جويلية 1958م باستثناء فئة قليلة والتي كانت مستفيدة من العهد الملكي، ذلك أن الثورة ألغت امتيازاتها وقد كان بعض من كبار ملاكي الأراضي والإقطاعيين من شيوخ العشائر وبعض الساسة الذين استغلوا كل المناصب في حين أيد الثورة الطبقات المسحوقة من عمال وفلاحين وموظفين من ذوي الرواتب المحدودة والمثقفين والذين نزعوا منهم حق حرية الرأي والتعبير عنه[2].

موقف الأحزاب السياسية: بعد نجاح ثورة 14 جويلية 1958م أيدتها الأحزاب والقوى السياسية المشتركة في جبهة الاتحاد الوطني هذا الأمر أدى إلى التفاف الشعب نحو الثورة والتمكن من إسقاط النظام الملكي وفيما يلي أبرز ردود فعل الأحزاب السياسية من الثورة:

- الحزب الشيوعي العراقي: أيد الحزب الشيوعي الثورة منذ إعلانها ودعا إلى مساندة قادتها من خلال البيان الذي أصدره يوم الثورة الذي دعا فيه إلى إطلاق سراح جميع

[1] - فاضل حسين، المصدر السابق، ص ص 87- 89.

[2] - علو السعيد خديدة، العلاقات العراقية الإيرانية وأثرها على القضية الكردية (14 تموز 1958م- 8 شباط 1963) دار دجلة للنشر، الأردن، د ت، ص 70.

السجناء السياسيين الأحرار والمناضلين، وفي صباح 14 جويلية 1958م أرسل الحزب تهنئة للجمهورية وتعبئة للجماهير من أجل الحفاظ على سرية التنظيم وكذا النصر وفي 26 جويلية 1958م طالب الحزب بتصفية أجهزة الدولة من المفسدين والجواسيس وتدريب الشعب على حمل السلاح كما طالب بأن يكون له ممثلين في السلطة وأصبح له نشاط واسع في العهد الجمهوري.

– الجماعات الإسلامية: كان موقف جماعة الإخوان المسلمين مؤيدا للثورة وحكومة عبد الكريم قاسم، إلا أن موقفهم تغير بعد ازدياد نفوذ الشيوعيين في حكم البلاد وقام مرشدهم الشيخ محمود محمود الصواف بنعت الثورة بالمشؤومة وأطلق على اليوم الأول للثورة باليوم الأسود وذلك لعلاقته السابقة بعدد من قادة النظام الملكي، وبدأ موقفها العدواني اتجاه عبد الكريم قاسم من خلال تغير اسمها "الجبهة الإسلامية" "الرابطة الإسلامية"، وأصدرت في ديسمبر 1958م بيان طالبت فيه مجلس السيادة ورئيس الوزراء بتحديد موقفهم من ازدياد نفوذ الشيوعيين في حكم البلاد[1].

أما حزب البعث العربي الاشتراكي: فقد كان على علم بموعد الثورة وكان أكثر حماس واستعداد لقيامها وتم وضع الحزب في خدمة الثورة تحسبا لأي طارئ وبعد اندلاع الثورة عمل الحزب على تعبئة الجماهير للخروج في مظاهرات، وفي 17 جويلية أصدر الحزب جريدة "الجمهورية" الناطقة الرسمية باسم الحزب، ودعت في أول إصدارها إلى وقوف كل الأحزاب إلى جانب الثورة وقد نال الحزب بعد الثورة حقيبة وزارة الأعمال[2].

– أما الحزب الوطني الديمقراطي: فتم إبلاغه بموعد الثورة في 11 جويلية 1958م وتم وضع هذا الحزب في خدمة الثورة تحسبا لأي طارئ وذلك بانتظار تفجير الثورة وسماعها عبر الراديو.

[1] – قابل محسن كاظم الركابي، الحياة الحزبية في العراق، (1958م– 1968)، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه، قسم التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة سانت كليمنس العالمية، 2011، ص ص 103– 104– 113– 114.

[2] – قابل محسن كاظم الركابي، المرجع السابق، ص ص 105– 106.

- أما حزب الاستقلال: فقد علم بموعد الثورة عن طريق أحد ضباط اللواء العشرين وذلك أسبوع قبل الثورة وتم إبلاغ حزب جبهة الاتحاد الوطني بموعد الثورة أيضا[1].

2- المواقف الإقليمية:

موقف جمال عبد الناصر (مصر): ساند جمال عبد الناصر ثورة 1958م منذ بدايتها دون معرفة قادتها وحتى مخاطرها على سيادة مصر حيث يكفي أنها قضت على النقود البريطاني وعملائه، ولم يكن لجمال عبد الناصر على علم بالثورة العراقية على غير ما روج له بأنه هو من دعا إليها، وقام الرئيس الأمريكي بتحذير عبد الناصر من أي إجراء يقوم به بصفة مباشرة أو غير مباشرة ضد القوات الأمريكية التي نزلت في لبنان، إلا أن عبد الناصر دعم الثورة العراقية وأكد رفضه لأي تدخل أجنبي فيها، وقد كان عبد الناصر في يوغسلافيا لما اندلعت الثورة وعلم بالتحركات الأجنبية ضدها، ثم انتقل مباشرة إلى الإتحاد السوفياني للحصول على ضمانات ضد أي تحرك بريطانيا وأمريكي(حيث أنزلت أمريكا قواتها في لبنان وبريطانيا قوات المظلة في الأردن) ضد دمشق وبغداد.

وقد أصدر البيان الأول للثورة اعترافه بالجمهورية العربية ورد عليه عبد الناصر بالمثل، وفي اجتماع عقد عبد ناصر في18 جويلية مع عبد السلام عارف نائب رئيس الوزراء أكّد له استعداده للدفاع عن العراق وتزويدها بمختلف أنواع الأسلحة ، وبشأن الوحدة العراقية مع الجمهورية العربية فضّل عبد الناصر الوحدة الوطنية قبل الوحدة مع الجمهورية العربية، وكان عبد الكريم قاسم يرى أن عبد الناصر يتآمر على الثورة لذلك لم يجتمع معه[2].

[1] – ليث الزبيدي، المصدر السابق، ص ص 204– 205.

[2] – وليد محمد السعيد الأعظمي، ثورة 14 تموز وعبد الكريم قاسم في الوثائق البريطانية، الدار العربية، بغداد، 1979م، ص ص 201– 204.

موقف إيران من الثورة العراقية: كان للثورة العراقية أثر كبير على إيران حيث تخوفت وأبدت قلقها منها وعبرت عن ذلك بمجموعة من الإجراءات أهمها إعلان الحداد لمدة ثمانية أيام على أرواح العائلة المالكة وأيضا زادت قواتها على الحدود العراقية، وقد تخوفت إيران من انتقال عدوى الثورة إليها لأنها كانت تسير على نفس الأسس التي يسير عليها النظام في العراق، وبعد تصريح عبد الكريم قاسم بعدم تحديد موقفه من ميثاق بغداد ما دام أن دوله لا تعترف بالنظام الجمهوري وعليه فقد اعترفت إيران بالجمهورية العراقية في 30 جويلية 1958م أكد وزير الخارجية الإيراني بأن حكومته تحترم إرادة الشعوب وحكومتها الجديدة وهناك نقاط مشتركة بين العراق وإيران وهذا الأمر انعكس أيضا على الصحافة الإيرانية حيث خففت من لهجتها المعادية ضد العراق، إلا أنه توترت العلاقات بين البلدين بعد مهاجمة عبد السلام عارف لإيران بالإضافة إلى مظاهرات معادية ضد إيران، وبالرغم من توتر العلاقات استمرت الاتصالات الرسمية بين البلدين، وكذلك عقد اجتماع في 16 ديسمبر 1958م بين القائم بالأعمال العراقي في طهران ووكيل وزارة الخارجية الإيراني أكدوا فيه على حل الخلافات وهكذا فقد تم تعيين سفير إيراني في العراق وآخر عراقي في إيران[1].

موقف الأردن من الثورة العراقية: العراق والأردن كلاهما تحت الحكم الهاشمي، ومع استمرار العلاقات الحسنة بين البلدين أعلنوا عن قيام اتحاد عربي هاشمي في 14 فيفري 1958م، ولكن بعد الثورة وبالضبط في 15 جويلية أعلن العراق انسحابه مع الاتحاد الهاشمي، ورد عليه الأردن بأن النظام الجمهوري غير معترف به وقامت بتجميد أموال العراق وكافة مصالحه وطردت أعضاء سفارته، ووجهت نداء إلى الحكومات الغربية بعدم إعطاء العراق مستحقات النفط لكن العراق هدد بوقف ضخ النفط في حال تأخر مستحقات النفط، وقد دعت الحكومة الأردنية إلى إرسال قوات إلى العراق لقمع

[1] – علو السعيد خديدة، المرجع السابق، ص ص 75– 79.

الثورة ولكن ذلك لم يتم لأن الجيش الأردني رفض ذلك وقد كان للثورة العراقية انعكاس سلبي على الأردن خاصة بعد قطع العراق إمدادات النفطية وغلق الحدود، لكن الجيش الأردني وشعبه أعلن تأييده للثورة العراقية، وفي 18 جويلية 1958م طلب الرئيس الأردني أمريكا وبريطانيا دعمه عسكريا لأنه قرر التدخل في العراق لكن أمريكا رفضت ذلك لأن أي تدخل سوف يؤدي إلى تحرك سوفياتي مضاد وكذلك رفضت بريطانيا وقد استمرت العلاقات متوترة بين البلدين إلى غاية أكتوبر 1960 حيث أعلنت الأردن اعترافها بالجمهورية العراقية وفتحت الحدود واستأنفت الأعمال التجارية ...إلخ[1].

3- المواقف الدولية من الثورة:

موقف بريطانيا: فوجئت السفارة البريطانية بالثورة العراقية وقامت فورا بإخبار الحكومة البريطانية في لندن في صباح 14 جويلية 1958م عن الثورة بعد علمها بها عبر إذاعة بغداد، وعند الساعة 09:00 انقطعت كل الاتصالات مع الحكومة البريطانية بسبب هجوم الجماهير على مقر السفارة البريطانية، وقد حاولت بريطانيا التفاهم مع أمريكا من أجل انقاض النظام الملكي لكن دون جدوى، وبعد أن اتضح أن قوات سيطرت على الوضع قامت بريطانيا بعقد اجتماع لتدارس الأحداث في العراق وكان أول اجتماع عشية الثورة في السابعة مساء وقد خرجت بقرار من هذا الاجتماع هو أنه لو تسامحت مع العصيان المدني في العراق فأنه سينتقل إلى دول أخرى، بالإضافة إلى التدخل الذي ستجد الدول الغربية ملزمة به لدفاع عن مصالحها سيكون متأخرا.

ثم قامت بريطانيا بدراسة الجانب الشرعي والقانوني، في حال قررت القيام بالتدخل فوجدت أنه من الناحية الشرعية يجب أن يكون هناك سبب واضح ومقنع[2]. وقد شكلت

[1] – محمد عماد رديف طالب طه خلف محمد الجبوري، الموقف الأردني من قيام ثورة 14 جويلية 1958م في العراق، **مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية**، مج 16، ع 11، نوفمبر 2009، ص ص 400- 403- 405- 406.

[2] – مؤيد إبراهيم الوندواوي، ثورة 14 تموز في ملفات الحكومة البريطانية، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1990، ص ص 20- 21.

الثورة نكسة أخرى لبريطانيا بعد هزيمتها السياسة في 1956م (العدوان الثلاثي على مصر، غير أنه اجتمعت بريطانيا مرة أخرى على الساعة 23:00 أعلنوا فيه على موافقة أمريكا إنزال قواتها في لبنان وقد هدفت بريطانيا من وراء هذا على جر و.م.أ إلى عمليات واسعة تشمل العراق ذلك أن بريطانيا كانت عاجزة عسكريا وسياسيا، ولما عرفت بريطانيا بمقتل العائلة المالكة أخذت تبحث عن طرق جديدة لتفاهم مع القادة الجدد وقامت بإرسال سفيرها لمقابلة عبد الكريم قاسم في 15 جويلية 1958م رئيس الوزراء ونائبه عارف وطلب منهم تقديم ضمانات لحماية الممتلكات البريطانية ورعايتها، واحتج على إخفاق الحكومة العراقية في حماية السفارة البريطانية وأعرب له قاسم عن أسفه لذلك وأكد له على استعداده لمدّ يدّ الصداقة والتعاون مع بريطانيا، ورحبت الحكومة البريطانية بهذا القرار، وقد أكد وزير المالية العراقي بعد وجود أي رغبة في الوقت الحالي للانسحاب من حلف بغداد، أما عن العلاقة مع الجمهورية العربية فقد أكد أنه ستكون علاقة صداقة ولا توجد فكرة وحدوية معها وأن الحكومة الحالية لها نية في إقامة علاقات صداقة مع الغرب، أما على الصعيد الخارجي فواصلت بريطانيا موقفها المعادي للعراق، وبعد أن أكدت العراق لبريطانيا على استمرار شركاتها النفطية في العراق وحماية كافة مصالحها اعترفت بالجمهورية العراقية[1].

موقف الاتحاد السوفياتي: أعلن الاتحاد السوفياتي اعترافه بالنظام الجمهوري 24 ساعة فقط من اندلاع الثورة وخرجت في موسكو تظاهرات عارمة دعما للثورة وضد التدخل الأمريكي في الشؤون الداخلية للعراق ولبنان وأكد رئيس وزراء الاتحاد السوفياتي في 19 جويلية 1958م في رسالة وجهها إلى رؤساء حكومات أمريكا وبريطانيا وفرنسا والهند بأن التدخلات سوف تؤدي إلى نتائج وخيمة واقترحت سحب قواتهم من المشرق

[1] – محمد حمدي صالح الجعفري، نوري السعيد وبريطانيا خلاف أم وفاق ؟، ط1، الأوائل للنشر والتوزيع، دمشق– سوريا، 2005، ص ص 201– 205– 207.

العربي وأكدت صحيفة البرافدا الناطق الرسمي باسم الحكومة السوفياتية أن إنزال أمريكا لقواتها في لبنان يعد عمل حربي مباشر وأكد في حالة لم تتوقف أمريكا في المضي لتدخل في العراق فإن المتطوعين السوفيات سيتوجهون إلى منطقة المشرق العربي [1]، وقد لوحظ وصول طائرات سوفياتية محملة بأسلحة إلى مطار دمشق في19جويلية 1958م.

موقف الو.م.أ: قامت الو.م.أ أربعة وعشرين ساعة فقط من اندلاع الثورة العراقية إلى اتخاذ عدة إجراءات وذلك لخوفها على مصالحها في المشرق العربي ومن هذه الإجراءات إنزال قواتها العسكرية في 15 جويلية في بيروت بطلب من الرئيس اللبناني وذلك حتى تسهيل عملية ضرب بغداد وإخماد الثورة والقضاء المسببين فيها، إلا أن أمريكا اطمأنت على أنها حركة داخلية بعد أن أكد قادة الثورة العراقية (قاسم، عارف) على استمرار تدفق النفط إلى الأسواق الأوروبية والغرب، وهذا الأمر لاقى استحسان أمريكا التي اعترفت في الجمهورية العراقية في 2 أوت 1958م بعد أن اطمأنت على توجهات النظام خاصة أن العراق لم ينسحب من ميثاق بغداد إلى غاية 1959، وقد أعقب قرار الاعتراف انسحابا بالقوات العسكرية الأمريكية من لبنان في أكتوبر 1958[2]م من كل هذا.

[1] – ليث الزبيدي، المصدر السابق، ص ص 210– 211.

[2] – وليد محمد سعيد الأعظمي، المرجع السابق، ص ص 202– 203.

خلاصة:

وعليه نلاحظ أن الضباط تمكنوا من تنفيذ الثورة التي تفاجأ بها العام والخاص، وتمكنوا من القضاء على الأسرة المالكة وإنهاء النفوذ الأجنبي، وقد رحب بها معظم الشعب العراقي الذي أرهقه النظام الملكي وانخرط في الثورة وكذا رحبت بها الأحزاب السياسية التي ساهمت فيها في حين حقق النظام الجمهوري العراقي اعتراف من قبل الجمهورية العربية بزعامة عبد الناصر مباشرة بعد نجاح الثورة، بينما فضلت معظم الدول الغربية الصمت خاصة بريطانيا والو.م.أ، إلا أن هاتين الأخيريتين اعترفتا بالنظام الجمهوري بعد أن تأكدت من حماية مصالحهما.

الفصل الثالث

منجزات الثورة العراقية 1958/07/14م

المبحث الأول: منجزات الثورة على المستوى المحلي.

المبحث الثاني: منجزات الثورة على المستوى الإقليمي.

المبحث الثالث: منجزات الثورة على المستوى الدولي.

المبحث الأول: المنجزات المحلية:

تجسد هدف الثورة الأساسي في إنهاء النظام الملكي العميل لبريطانيا والقيام بالعديد من الإصلاحات من أجل النهوض بالعراق في كافة المجالات ومن جملة المنجزات التي حققتها الثورة هي:

على المستوى السياسي ساهمت الثورة في القضاء على النظام الملكي وإعلان الجمهوري وكذا مساهمة الجماهير الشعبية في النشاطات السياسية التي كانت محرومة منها نتيجة زيادة وعيها بحقوقها وواجباتها ولعبت الأحزاب السياسية دورا مهما في الجمهورية الجديدة وساهمت في إطلاق سراح السجناء السياسيين وإطلاق حرية التعبير وحرية العمل السياسي والثقافي.... الخ، وعمل قادة الثورة على إلغاء المعاهدات الاستعمارية والمساواة بين جميع المذاهب والعقائد وعملت الحكومة الجديدة على وضع القوانين لإلغاء هذا التميز الطائفي، وقامت بإصدار قانون الجمعيات في 1961م والذي بموجبه أجير ما يقارب 700 جمعية وكذا الأحزاب السياسية المؤمنة بالديمقراطية[1]، وأقامت وزارة جديدة تشرف على أمور العراق حيث عملت على إعادة الجنسية العراقية إلى الأشخاص الذين أسقطت عنهم، وتم وضع شخصيات المشكوك فيهم تحت رقابة الشرطة[2]، بالإضافة إلى إلغاء القانون الأساسي الذي كانت تهيمن عليه بريطانيا والنظام الملكي ولم يساهم الشعب العراقي في وضعه، وتم وضع الدستور المؤقت في 27 جويلية 1958م الذي يعبر عن إرادة الشعب وقد وضع هذا الدستور نظام الحكم الذي كان من

[1] – **عبد الخالق حسين**، ثورة وزعيم(دراسة في ثورة 14 تموز العراقية وعبد الكريم قاسم)، ط2، دار ميزوبوتاميا، بغداد، 2007، ص–ص 101–103.

[2] – **أوريل دان**، المصدر السابق، ص 71.

المقرر أن يتولى قيادة المجلس أعضاء اللجنة العليا، ولكن بعد انفراد قاسم وعارف بالسلطة تخليا عن الفكرة[1].

أما على المستوى الاقتصادي والاجتماعي فقد تمكنت الثورة من تحقيق الإصلاح الزراعي، ذلك قبل قيام ثورة 14 جويلية 1958م كانت الأراضي تحت سيطرة فئة معينة (كبار، الملاك من شيوخ ومدنيين) مهيمنين على أجهزة الدولة، هذا الأمر تبعه شقاء الفلاح البسيط، وبعد نجاح الثورة اهتمت الجمهورية العراقية بإصلاح الزراعي والقضاء على النظام الإقطاعي، باعتباره عاملا ساهم في تخلف البلاد، ومما جاء في الدستور المؤقت في المادة الرابعة عشر ما يلي:

الملكية الزراعية تحدد وتنظم بقانون، الملكية الزراعية تبقى محفوظة إلى غاية استصدار التشريعات، وبموجب هذا القانون قرر مجلس الوزراء تشكيل لجنة الإصلاح الزراعي تشرف على الوضع الزراعي العام في البلاد[2].

وشرع قادة الثورة العراقية بعد تحرير العملة إلى إعادة الثروة النفطية للبلاد وتحريره من الشركات الاحتكارية، فبعد مسح أراضي العراق من الشركات الأجنبية، اتضح أن العراق تملك احتياط نفط ضخم، كان على الجمهورية العراقية استغلاله للنهوض بالبلاد في كل المجالات.

وعليه فقد أشار عبد الكريم قاسم إلى إمكانية إجراء مفاوضات مع الشركات النفطية وذلك لاسترجاع العراق لحقوقها النفطية، كذلك طلب العراق زيادة حصته في الواردات وإقامة مصافي النفط فيها، لكن الشركات النفطية رفضت هذا الأمر، واستمرت المفاوضات سنتين دون أي نتيجة، لذلك قرر قاسم في 21 ديسمبر 1961م قانون رقم

[1] – **سهيل طقوش**، المرجع السابق، ص 269.

[2] – **ليث الزبيدي**، المصدر السابق، ص ص 262-263.

81 والذي نص على استعادة 99.9% من مناطق امتياز شركات النفط، هذا الأمر شكل ضربة قوية للشركات الأجنبية التي أخذت تعد العدة للاغتيال قاسم[1].

أيضا قامت الجمهورية العراقية بتوزيع الأراضي، والسكنات على الشعب بعدما كانوا محرومين منها، وركزت الجمهورية جل اهتمامها على الريف حيث أنشأت في بيوت عصرية، وقاموا بنقل الغاز والكهرباء والماء وتوزيع مصفاة النفط على مناطق واسعة في العراق، وعرفت العراق إنجازات على المستوى التربوي والثقافي والإعلامي حيث كانت المدارس تنمو لتصل إلى الأرياف قبل المدن، وقامت مؤسسات مدنية على غرار جامعة بغداد، إتحاد الأدباء، نقابة الصحفيين، إتحاد نقابة العمال، إتحاد الشباب والطلبة[2].

وعملت الجمهورية العراقية على إعادة المعلمين والتلاميذ إلى مدارسهم والموظفين إلى وظائفهم بعد ما فصلوا عنها في العهد الملكي، وقامت بإلغاء النوادي المرتبطة بالنفوذ البريطاني مثل نادي سباق الخيل والمراهنة ونادي السيارات وهذه الأماكن لا علاقة لها بالسياسة[3].

واهتمت الجمهورية العراقية بالتعليم وأعطوه مكانة خاصة، حيث زادت عدد المدارس والمعاهد العلمية، مقابل زيادة عدد الطلبة وهذا خلال فترة أربع سنوات ونصف، مقارنة ما حققه النظام الملكي ثمانية وثلاثون سنة، إرسال البعثات العلمية إلى الخارج، ووضعت الجمهورية العراقية سياسة العدالة الاجتماعية بين كافة أفراد الشعب[4].

---

[1] – **حامد الحمداني**، ثورة 14 تموز في نهوضها و انتكاسها، المصدر السابق، ص–ص 151–153.

[2] – **فحري كريم**، إنجازات ثورة 14 تموز 1958م، ذاكرة عراقية، العدد 3420، ص4.

[3] – **أوريل دان**، المصدر السابق، ص72.

[4] – **عبد الخالق حسين**، المصدر السابق، ص ص 107–108.

المبحث الثاني: المنجزات الإقليمية

انتقل تأثير الثورة العراقية 14 جويلية 1958م إلى دول الجوار ونوجز تأثيراتها في ما يلي:

أدت الثورة إلى قلق كبير لدى الحكومة الإيرانية بالنظر إلى أن نظام الحكم فيها هو النظام الملكي، مما هز ثقته في نفسه، وأدت إلى ردود فعل في الشارع الإيراني بترحيب المعارضين بنهاية النظام الملكي في العراق، وخشي المؤيدين بثورة مشابهة لها في إيران، وقام رئيس الخطوط الجوية بوضع خطة طوارئ تحسبا للأي شيء.

وأخذ الرئيس الإيراني يفكر في إصلاح النظام السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي وشدد الرقابة على عدد من الضباط المشكوك فيهم وقيد حرية الصحافة بتركيزه أكثر على الصحافة التي تربط الأحداث في العراق مع إيران، وأخذت المعارضة تنتقد النظام الإيراني وتروج لإمكانية إسقاطه، وانتشرت الانتقادات داخل صفوف الجيش، رداً على هذا أجرت الحكومة عدة تغيرات على مستوى القيادة العليا في الجيش وعملت على تحقيق الرفاهية لبعض الأقليات بتحسين أوضاعهم الاقتصادية، وقامت الحكومة الإيرانية بالإصلاح الزراعي والعديد من الإصلاحات الأخرى[1].

وقامت الجمهورية العراقية بتوقيع معاهدة تعاون وصداقة مع الجمهورية العربية المتحدة، وعملت على تقوية وتنشيط دور العراق في جامعة الدول العربية[2].

[1] – **علاء رزاك فاضل النجار**، أثر ثورة 1958م في العراق على الأوضاع السياسية الداخلية في إيران وعلاقاتها الخارجية، **مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية**، 2018، مج 43، العدد1، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، ص-ص 76-78.

[2] – **عبد الخالق حسين**، المصدر السابق، ص 104.

وأولت الجمهورية العراقية اهتمامها بالقضايا العربية، وقامت بتدعيم حركات التحرر، فمثلا خصصت مبلغ من المال سنويا للحكومة المؤقتة الجزائرية، وكذا الأسلحة والمعدات الحربية، بالإضافة إلى المساعدات إلى عمان والخليج العربي، كما قامت بتدعيم القضية الفلسطينية في هيئة الأمم المتحدة.

كما نجحت الثورة في إلغاء الاتحاد مع الأردن في 15 جويلية 1958م، بعد ما قام بسبب قيام الجمهورية العربية المتحدة، حتى لا تلحق كل من العراق والأردن بهما أعلنا عن قيام اتحاد هاشمي بينهما في 14 فيفري 1958م، وكذا تخوفهما من إمكانية نجاح الثورة الشعبية في لبنان، لذلك اتفقوا مع بريطانيا لتقديم مساعدات مالية وعسكرية للبنان، ومن عوامل قيام هذا الاتحاد هي القرب الجغرافي وتشابه النظامين(ملكي) وبالنظر للتوجيهات الرجعية لهذا الاتحاد المعادي للآمال الوطنية، أعلن العراق مباشرة بعد الثورة انسحابه منه[1].

[1] – **ليث عبد الحسن الزبيدي**، المصدر السابق، ص ص 262– 263.

المبحث الثالث: المنجزات الدولية:

كان لثورة 14 جويلية 1958م تأثير بالغ بارز على الساحة الدولية نوجزها في ما يلي:

أثرت الثورة على العلاقات مع الو.م.أ، ذلك أن النظام الملكي كانت تربطه علاقات متينة معها ولكن النظام الجمهوري الذي جاءت به الثورة كان على قطيعة مع النظام السابق، وكان أكثر ميلاً إلى التيار الشيوعي السوفياتي، وتأثرت العلاقات بين الدولتين بعد الهجوم على مقر السفارة الأمريكية والاعتداء على رعاياها، وعليه فقدت الثقة بين الطرفين وخسرت الو.م.أ هم قوة استراتيجية بالنظر للموقع الذي تحتله العراق، بعدما كانت تمثل جدار عازل للمد السوفياتي في المنطقة فلم تتوقع الو.م.أ بمجيء نظام معادي لها.

حيث بقدر ما كانت الثورة ضد النظام الملكي كانت ضد الوجود الأجنبي، وما يثبت أن الو.م.أ تأثرت بها قول رئيسها ما يلي: "هذه البلاد (العراق) التي كنا نعتمد عليها اعتمادا كليا في أن تكون حصن منيع للاستقرار في المنطقة"[1].

ولعبت الثورة دور مهم في إقامة علاقات صدقة وتعاون مع مختلف دول العالم، وكان لها دور مهم في تأسيس منظمة الأوبك وتوقيع معاهدة تعاون مع الاتحاد السوفياتي[2].

وانسحبت الجمهورية العراقية بعد نجاح الثورة من الأحلاف العسكرية، وقد كان واضحا منذ البداية أن العراق ستنسحب من حلف بغداد، ذلك لأنها سيطرت بعض

[1] – **بشار فتحي جاسم العكيدي**، ثورة 14 تموز 1958م في العراق ودورها في تغيير الاستراتيجية الأمريكية، **مجلة دنيا الوطن**، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، 2009، ص–ص 1–5.

[2] – **عبد الخالق حسين**، المصدر السابق، ص–ص 105–106.

القطاعات العسكرية على مقر الحلف وقامت بتجميده مدة من الوقت، ولم تصدر الجمهورية أي قرار في البداية بالانسحاب أو البقاء خاصة بعد نزول كل من أمريكا وبريطانيا في كل من لبنان والأردن، وفي 24 مارس 1959م أعلن العراق رسميا انسحابه من الحلف بحجة أن الثورة أحدثت تغيرا جوهريا داخل العراق كما أنه باتخاذها سياسة الحياد الإيجابي اتحاد المعسكرين لا يتماشى مع بقاءها في الحلف، ولم ينسحب العراق من الحلف فقط بل انسحب من اتفاقية الأمن الموقعة مع الو.م.أ وبهذا فإن العراق قد ألغى كافة المعاهدات والاتفاقيات مع الغرب[1].

كما انسحبت الجمهورية العراقية من المنطقة الاسترلينية في 4 جوان 1959م، ودعا عبد الكريم قاسم المملكة المتحدة البريطانية للتفاوض معه في بغداد حول الترتيبات اللازمة للانسحاب من هذه المنطقة، من تحويل جميع واردات العراق الاسترلينية المقبلة إلى الذهب والعملات الأجنبية فقد تضرر الاقتصاد العراقي بحكم بقاءه ضمن هذه المنطقة.

ومن هذه الأضرار أن الدينار العراقي كان مرتبط بتقلبات النقد البريطاني....الخ[2].

قد وصل صدى الثورة العراقية إلى الاتحاد السوفياتي، حيث بعد استقرار الأمور في العراق بدأ قادتها يتطلعون إلى تحسين العلاقات معهم، هذا الأمر انعكست آثاره على التجارة الخارجية للعراق وزاد حجم التبادل التجاري معه ومع الصين الشعبية وبعض دول أوربا الاشتراكية بعد أن كانت بريطانيا مهيمنة عليها(التجارة)، وقام الاتحاد السوفياتي بتقديم معونة اقتصادية للعراق قدرت ب 500 مليون دولار لمدة ستة سنين وذلك من أجل النهوض بالصناعة العراقية، أيضا قاموا بتمويل مشروع بناء خط حديدي يربط بين بغداد

[1] – **جهاد مجيد محي الدين**، حلف بغداد، شهادة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الآداب، جامعة عين الشمس– القاهرة، 1970، ص–ص 206–208، 210–212.

[2] – **ليث الزبيدي**، المصدر السابق، ص 267.

والموصل، أما المساعدات العسكرية التي قدمها للعراق فقد قدرت بين فترة 1958م-1960م بحوالي 120 مليون دولار[1].

وعليه فقد أسهمت ثورة 14 جويلية 1958م من تحقيق أهدافها، سواء على المستوى المحلي المتمثلة في إنهاء النظام الملكي وإعلان النظام الجمهوري، أيضا أعادت للشعب العراقي هيبته من خلال استرجاع حقوقه، وكذلك نهضت بالعراق إقليميا بالانسحاب من الاتحاد الهاشمي الذي لم يخدم مصالحهم وإعادة علاقاتهم مع العديد من الدول العربية، أما على المستوى الدولي فقد تمكنت من إنهاء النفوذ البريطاني، والانسحاب من حلف بغداد، وإتباع سياسة الحياد الإيجابي اتجاه المعسكرين.

[1] – **ممدوح محمود منصور**، الصراع الأمريكي السوفياتي في الشرق الأوسط، تصدير: محمد طه بدوي، مكتبة مديولي، د ، ب، د، ت، ص 271.

خاتمة

خاتمة:

بعد دراستنا المتواضعة لموضوع الثورة العراقية 14 جويلية 1958م، الحيثيات والمنجزات المحلية والدولية، توصلنا إلى جملة من الاستنتاجات المتمثلة فيما يلي:

1 – الأوضاع التي عاشها العراق قبل ثورة 14 جويلية 1958م في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، تميزت بالظلم والتعسف والاضطهاد، فقد كانت أوضاع جد سيئة ممارسة من قبل النظام الملكي العميل لبريطانيا، تجسدت في تهميش الأحزاب السياسة وفرض الرقابة عليها، وعقد الاتفاقيات والمعاهدات لصالح بريطانيا، سيطرت الشركات الأجنبية على اقتصاد العراق خاصة النفط، وجعل أسواقها سوقاً لمنتجاتهم، فرض الضرائب على السكان، التمييز بين أفراد المجتمع الواحد، وقمع الانتفاضات الشعبية.

2 – الثورة العراقية 14 جويلية 1958م جاءت نتيجة التنسيق بين قيادات لجان الجيش العراقي، الذي كان مستاءً ما يحدث في العراق، ومما زاد ألمهم أكثر نكبة فلسطين 1948م التي أحسوا أن الحكومة الملكية منعتهم من المساهمة فيها، فزاد حقدهم عليها، كما كان للثورة المصرية 1952م دفعاً قوياً لهم في التفكير بقيام نظام مشابه له، وقد تمكن هؤلاء الضباط الشباب من تنفيذ الثورة بعد التخطيط لها، وكانت قد سبقتها العديد من المحاولات.

3 – ثورة 14 جويلية 1958م تشاركت فيها قيادات الجيش والأحزاب السياسية، ثم انخرطت فيها معظم فئات الشعب بعد نداء عبد السلام عارف عبر إذاعة بغداد، حيث دعا الشعب العراقي إلى المشاركة في هذه الثورة بعد إعلانه إنهاء النظام الملكي وقيام الجمهورية العراقية، بمقتل الأسرة المالكة، كما لاقت هذه الثورة تأييداً من قبل الجمهورية العربية المتحدة بزعامة جمال عبد الناصر، وتخوفت إيران من إمكانية انتقال صدى هذه الثورة وتخوفت منها الأردن ولبنان، أما تركيا فأعلنت عن رغبتها في التدخل لكنها لم تقدم على أي خطوة، أيضاً خافت الدول الغربية على مصالحها وفي مقدمتها الو.م.أ وبريطانيا، لكن بعد إعلان عبد

الكريم قاسم بحماية مصالح كل الدول الأجنبية، أعلنت هذه الدول اعترافها بالجمهورية العراقية.

4 – تمكنت ثورة 14 جويلية 1958م من تحقيق الأهداف المسطرة على غرار القضاء على النظام الملكي وإعلان الجمهورية، إنهاء النفوذ الأجنبي، وقامت بالعديد من الإصلاحات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، أما إقليمياً فقد انسحبت العراق من الاتحاد الهاشمي في 15 جويلية 1958م بعدما رأت أنه لم يعد بالفائدة على الشعب العراقي، أما دولياً فقد انسحبت العراق من حلف بغداد 1959م ذلك أنها كانت رافضة منذ البداية لسياسة الأحلاف العسكرية، وأقامت علاقات مع الاتحاد السوفياتي.

5 – دعم النظام الجمهوري العراقي الحركات الاستقلالية التحررية العربية، وخاصة الثورة الجزائرية التي دعمتها مادياً ومعنوياً، حيث اعترفت الجمهورية العراقية بالحكومة الجزائرية المؤقتة مباشرة بعد الإعلان عن تشكيلها في 19 سبتمبر 1958م.

الملاحق

ملحق رقم (01): بيان ثورة 14 جويلية 1958م.

بيان من القائد العام للقوات المسلحة

بسم الله الرحمن الرحيم

أيها الشعب العراقي الكريم:

بعد الإتكال على الله، ومؤازرة المخلصين من أبناء الشعب والقوات المسلحة، أقدمنا على تحرير الوطن العزيز من سيطرة الطغمة الفاسدة، التي نصبها الاستعمار لحكم الشعب، والتلاعب بقدراته لمصلحتهم، وفي سبيل المنافع الشخصية.

أيها الإخوان: إن الجيش هو منكم وإليكم، وقد قام بما تريدون، وأزال الطبقة الباغية، التي استهترت بحقوق الشعب، فما عليكم إلا أن تؤازروه، واعلموا أن الظفر لا يتم إلا بترصينه والمحافظة عليه من مؤامرة الإستعمار، وأذنابه، وعليه فإننا نوجه إليكم نداءنا اليوم بإخبار السلطات عن كل مفسد ومسيء، وخائن لاستئصاله، ونطلب منكم أن تكونوا يداً واحدةً للقضاء على هؤلاء والتخلص من شرهم.

أيها المواطنون: إننا في الوقت الذي نكبر فيكم الروح الوطنية، الوثابة، والأعمال المجيدة، تدعوكم إلى الخلود للهدوء والسكينة، والتمسك بالنظام، والاتحاد، والعمل المثمر في سبيل مصلحة الوطن.

أيها الشعب: لقد أقسمنا أن نبذل كل عزيز علينا في سبيلكم، فكونوا على ثقة واصمئنان بأننا سنواصل العمل من أجلكم، وأن الحكم يجب أن يعهد إلى حكومة تنبثق من الشعب، وتعمل بوحي منه، وهذا لا يتم إلا بتأليف جمهورية شعبية تتمسك بالوحدة العراقية الكاملة، وترتبط برباط الأخوة مع الدول العربية والإسلامية، وتعمل بمبادئ الأمم المتحدة، وتلتزم بالعهود والمواثيق، وفق مصلحة الوطن، وبقرارات مؤتمر "**باندونك**"، وعليه فإن الحكومة الوطنية، تسمى من الآن "**الجمهورية العراقية**"، وتلبية لرغبة الشعب قد عهدنا رئاستها بصورة وثيقة إلى مجلس سيادة يتمتع بسلطة رئيس الجمهورية، ريثما يتم استفتاء الشعب لانتخاب الرئيس، فالله نسأل أن يوفقنا في أعمالنا لخدمة وطننا العزيز، إنه سميع مجيب.

بغداد، في اليوم السادس والعشرين من شهر ذي الحجة 1377هـ، الموافق ليوم 14 جويلية 1958م.

الزعيم الركن: عبد الكريم قاسم

القائد العام للقوات المسلحة

المصدر: حامد الحمدان، صفحات من تاريخ العراق المعاصر، ج2، المصدر السابق، ص ص 40-41.

الملحق رقم (02): الدستور المؤقت للجمهورية العراقية

الدستور المؤقت:

لما كانت الحركة الوطنية التي قام بها الجيش العراقي، بمؤازرة الشعب وتأييدة في 14 جويلية 1958 تهدف إلى تحقيق سيادة الشعب، والعمل على منع اغتصابها، وضمان حقوق المواطنين وصيانتها، ولما كان الحكم السياسي السابق في البلاد، الذي تم التخلص منه قائماً على أساس الفساد السياسي حيث اغتصب السلطة أفراداً حكموا البلاد على خلاف إرادة الأكثرية، وضد مصالح الشعب، وإذا كان هدف الحكم تحقيق منافعهم، وحماية مصالح الاستعمار، وتنفيذ مآربه كما جاء في البيان الأول، الذي أعلن للشعب في 14 جويلية 1958م، ورغبة في تثبيت قواعد الحكم، وتنظيم الحقوق والواجبات لجميع المواطنين، نعلن الدستور المؤقت هذا، للعمل بأحكامه في فترة الانتقال، أن يتم تشريع الدستور الدائم.

نص الدستور المؤقت:

الباب الأول:

الجمهورية العراقية

المادة 1: الجمهورية العراقية، جمهورية مستقلة ذات سيادة.

المادة 2: العراق جزء من الأمة العربية.

المادة 3: يقوم الكيان العراقي على أساس من التعاون بين المواطنين كافة، باحترام حقوقهم وصيانة حرياته، ويعتبر العرب والأكراد شركاء في هذا الوطن، ويقر هذا الدستور حقوقهم القومية، ضمن الوحدة العراقية.

المادة 4: الإسلام دين الدولة.

المادة 5: عاصمة الجمهورية بغداد.

المادة 6: تعيين العلم العراقي، وشعار الجمهورية، والأحكام الخاصة بها بقانون.

الباب الثاني:

مصدر السلطات، والحقوق، والواجبات العامة

المادة 7: الشعب مصدر السلطات.

المادة 8: الجنسية العراقية يحددها القانون.

المادة 9: المواطنون سواسية أمام القانون في الحقوق والواجبات العامة.

المادة 10: حرية الاعتقاد، والتعبير مضمونة، وتنظم بقانون.

المادة 11: الحرية الشخصية، وحرمة المنازل مضمونتان ولا يجوز التجاوز عليهما، إلا حسبما تقتضيه السلامة العامة، وينظم ذلك بقانون.

المادة 12: حرية الأديان مضمونة، ويجب احترام الشعائر الدينية، على ألا تكون مخلة بالنظام العام، ولا متنافية مع الآداب العامة.

المادة 13: الملكية الخاصة مضمونة، وينظم القانون وظيفتها الاجتماعية، ولا تنتزع غلا بالمنفعة العامة مقابل تعويض عادل وفق القوانين.

المادة 14: الملكية الزراعية تحدد وتنظم بقانون.

المادة 15: لا يجوز فرض ضريبة، أو رسم أو تعديلها، أو إلغاؤها إلا بقانون.

المادة 16: الدفاع عن الوطن واجب مقدس، وأداء الخدمة العسكرية شرف للمواطنين وتنظم أحكامها بقانون.

المادة 17: القوات المسلحة في الجمهورية العراقية ملك للشعب، ومهمتها حماية سيادة البلاد وسلامة أراضيها.

المادة 18: الدولة هي وحدها التي تنشئ القوات المسلحة ولا يجوز لأية هيئة، أو جماعة إنشاء تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية.

المادة 19: تسليم اللاجئين السياسيين محضور.

الباب الثالث:

نظام الحكم

المادة 20: يتولى رئاسة الجمهورية مجلس السيادة، ويتألف من رئيس وعضوين.

المادة 21: يتولى مجلس السلطة التشريعية، تصديق مجلس السيادة.

المادة 22: يتولى مجلس الوزراء، والوزراء، كل فيما يخصه من اعمال السلطة التنفيذية.

المادة 23: القضاة مستقلون، ولا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون، ولا يجوز لأي سلطة التدخل في استقلال القضاء، أو في شؤون العدالة، وينظم القانون الجهاز القضائي.

المادة 24: جلسات المحاكم علنية، إلا إذا قررت المحكمة جعلها سرية مراعاة للنظام والآداب العامة.

المادة 25: الأحكام تصدر، وتنفذ باسم الشعب.

المادة 26: تنشر القوانين في الجريدة الرسمية، ويعمل بها من تاريخ نشرها، إلا إذا نص فيها على خلاف ذلك، وإذا لم يذكر تاريخ تنفيذها، تنفذ بعد عشرة أيام من اليوم التالي ليوم النشر.

الباب الرابع:

أحكام انتقالية

المادة 27: يكون للقرارات والأوامر والبيانات، والمراسيم الصادرة من القائد العام للقوات المسلحة، أو رئيس الوزراء، أو مجلس السيادة في الفترة من 14 جويلية 1958م إلى تاريخ تنفيذ هذا الدستور المؤقت، قوة القانون، وهي تعدل ما يتعارض مع أحكامها من نصوص القوانين النافذة قبل صدورها.

المادة 28: كل ما قررته التشريعات النافذة قبل 14 جويلية 1958م، تبقى سارية المفعول، ويجوز إلغاء هذه التشريعات، أو تعديلها، بالطريقة المبينة بهذا الدستور المؤقت.

المادة 29: ينفذ هذا الدستور من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية..

المادة 30: على وزراء الدولة تنفيذ هذا الدستور.

المادة 31: كتب في بغداد، في اليوم التاسع من محرم الحرام سنة 1378 هجرية الموافق لليوم السابع والعشرين من شهر جويلية 1958م.

العضو	**مجلس السيادة**	**العضو**
خالد النقشيدي	**الرئيس: محمد نجيب الربيعي**	**محمد مهدي كبة**

المصدر: حامد الحمداني، صفحات من تاريخ العراق المعاصر، ج2، المصدر السابق، ص ص45-46.

قائمة المصادر والمراجع:

قائمة المصادر والمراجع:

أ / المصادر:

1. الأعظمي وليد محمد سعيد، ثورة 14 تموز وعبد الكريم قاسم في الوثائق البريطانية، المكتبة العالمية، ط1، بغداد، 1979.

2. الحسني عبد الرزاق، تاريخ العراق السياسي الحديث، ج1، ط7، الرافدين، لبنان، بيروت، 2008م.

3. الحسني عبد الرزاق، تاريخ العراق السياسي الحديث، ج2، ط7، الرافدين، بيروت، لبنان، 2008.

4. الحمداني حامد، نور السعيد، رجل المهمات البريطانية الكبرى، (د.ط)، (د.ب)، 2003.

5. الحمداني حامد، ثوة 14 تموز في نهوضها وانتكاسها، فيشون ميديا، السويد، 2006.

6. الحمداني حامد، صفحات من تاريخ العراق من 1958م إلى 1996، الكتاب الثاني، (د.ط)، (د.د)، (د.ت).

7. حسين عبد الخالق، ثورة وزعيم(دراسة في ثورة 14 تموز العراقية وعبد الكريم قاسم)، ط2، دار ميزوبوتاميا، بغداد، 2007.

8. حسين فاضل، سقوط النظام الملكي في العراق، منشورات مكتبة أفاق عربية، بغداد، العراق، (د.ت).

9. خدوري عبد المجيد، العراق الجمهوري، ط1، انتشارات الشرف الرضي للنشر والتوزيع، إيران، 1997.

10. دان أوريل، العراق في عهد قاسم، ترجمة: جرجيس فتح الله، ط1، دار آراس للطباعة والنشر، كردستان– العراق، 2012.

11. الزبيدي ليث عبد الحسن، الثور 14 تموز 1958م في العراق، ط1، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، العراق، 1981م.

12. شوكت ناجي، سيرة وذكريات ثمانين عاما 1894- 1974، ج1، منشورات مكتبة اليقظة العربية، بغداد، العراق، 1990.

13. كبة ابراهيم، هذا هو طريق 14 تموز، ط1، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1969.

14. كمال مظهر، صفحات من تاريخ العراق المعاصر، ط1، مكتبة البدليسي، بغداد، العراق، 1987.

15. الوردي علي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج5، مطبعة الإرشاد، بغداد، العراق، 1971.

16. الونداوي مؤيد إبراهيم، ثورة 14 تموز في ملفات الحكومة البريطانية، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1990.

ب / المراجع:

17. بطاطو حنا ، العراق، الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار،ج1، تر: عفيف الرزا، الكتاب الثالث، ط1، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، لبنان، 1992.

18. بطاطو حنا ، العراق، ج3، ترجمة: عفيف الرزاز، ط1، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، لبنان، (د.ت).

19. البياتي فلاح محمود خضر، مدينة الهندية (طويريج) في العهد الملكي 1921 – 1958م، ج2، مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية، 2011.

20. تريب تشارلز، صفحات من تاريخ العراق، ط1، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2006.

21. الجعفري محمد حمدي صالح، انقلاب الوصي في العراق، ط1، مكتبة مديولي، القاهرة، مصر، 2000.

22. الجعفري محمد حمدي صالح ، بريطانيا والعراق حقبة من الصراع 1914- 1958م، دار الشؤون الثقافية العامة، آفاق عربية، بغداد، العراق، 2000.

23. الجعفري محمد حمدي صالح ، نوري السعيد وبريطانيا خلاف أم وفاق ؟، ط1، الأوائل للنشر والتوزيع، دمشق- سوريا، 2005.

24. الحمداني قحطان أحمد سليمان ، السياسية الخارجية العراقية من 14 جويلية 1958م إلى 8 فيفري 1963، ط1، مكتبة مديولي، القاهرة، مصر، 2008.

25. الخماسي عبد الهادي، الأمير عبد الإله (1939 -1958م)، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

26. خديدة علو السعيد، العلاقات العراقية الإيرانية وأثرها على القضية الكردية (14 تموز 1958م- 8 شباط 1963) دار دجلة للنشر، الأردن، د ت.

27. ديب كمال، موجز تاريخ العراق، ط1، الدار العربي للعلوم، بيروت، لبنان، 2013.

28. عبد الزهرة رشيد تغريدة، البلاط الملكي العراقي في السنوات الملتهبة (1953 - 1958م)، ط1، دار صادر، بيروت، لبنان، 2004.

29. سلمان محمد عصفور، تاريخ العراق المعاصر 1914- 1968، دراسة في الجانب السياسي،(د.د.ن)، (د. ب)، (د. ت).

30. شاكر محمود، التاريخ المعاصر بلاد العراق، ط1، المكتب الإسلامي، بيروت، 1996.

31. صبح علي، الصراع الدولي في نصف قرن 1945-1955، ط2، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2006.

32. طربين أحمد، تاريخ المشرق العربي المعاصر، المطبعة الجديدة، دمشق، 1986.

33. طقوش سهيل، تاريخ العراق الحديث والمعاصر، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1999.

34. العاني نوري عبد الحميد، علاء جاسم محمد الحربي، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري 1958-1968م،ج1، ط2، بيت الحكمة، بغداد، العراق، 2005.

35. العقاد صلاح، المشرق العربي 1945- 1958م، العراق، سوريا، لبنان، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، مصر، 1967.

36. العيدروس محمد حسن، دراسات في المشرق العربي المعاصر، دار الكتاب الحديث، الكويت، 2000م.

37. غنيم رأفت الشيخ، تاريخ العرب المعاصر، (د.ط)، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، اسباست، الهرم، 1996.

38. القوزي محمد علي، دراسات في تاريخ العرب المعاصر، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1999.

39. كجة جي صباح، التخطيط الصناعي في العراق، أساليبه، تطبيقاته وأجهزته، 1921 -1980، ج1، (د.د.ن)، (د.ت).

40. لونكريك ستيفن همسلي ، العراق الحديث من 1900 إلى 1950، ترجمة: سالم طه تكريني، ج2، ط1، الفجر للنشر والتوزيع، بغداد، العراق، 1988.

41. عبد المجيد وسيم رفعت، العراق الانقلابي- الانقلابات الناجحة والفاشلة في العراق (1921- 2003م)، دار الجواهر، بغداد- العراق، 2015.

42. ممدوح محمود منصور، الصراع الأمريكي السوفياتي في الشرق الأوسط، تصدير: محمد طه بدوي، مكتبة مدبولي، د ، ب، د، ت.

43. مردان جمال مصطفى ، عبد الكريم قاسم، البداية والسقوط، المكتبة الشرقية الدار العربية، بغداد، العراق، 1989.

44. الموسوي كاظم، العراق صفحات من التاريخ السياسي، ط4، (د.د.ن)، (د.ب)، سبتمبر 2013.

45. الناصري عقيل، الجيش والسلطة في العراق الملكي، ط1، دار الحصاد للنشر والتوزيع والطباعة، دمشق، سوريا، 2000.

46. ياغي إسماعيل أحمد ، تاريخ العالم العربي المعاصر، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، السعودية، 2000.

ج / الرسائل الجامعية:

47. حيدر حميد رشيد، الأوضاع الصحية في العراق (1945-1958م)، أطروحة وهي جزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه فلسفة، في التاريخ الحديث، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، 2007.

48. عبد الحميد محمد سمر فضلا، أكراد العراق تحت حكم عبد الكريم قاسم، 1958م-1963، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير، جامعة الزقاز، كلية الآداب، قسم التاريخ، (د، ت).

49. عبد العظيم أدور، وزارة الاقتصاد العراقية 1939-1958م، جزء من متطلبات نيل شهادة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة القادسية، كلية التربية، القادسية، العراق، 2017.

50. مزهر حسين غصون، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق للفترة (1958م-1968)، جزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، مجلس كلية التربية للبنات، بغداد، العراق، 2005.

51. كاظم الركابي قابل محسن، الحياة الحزبية في العراق، (1958م- 1968)، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه، قسم التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة سانت كليمنس العالمية، 2011.

52. محي الدين جهاد مجيد، حلف بغداد، شهادة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الآداب، جامعة عين الشمس– القاهرة، 1970.

د / قائمة الموسوعات:

53. بصري مير، أعلام السياسة في العراق الحديث، ج1، ط1، دار الحكم، لندن، 2015.
54. بصري مير، أعلام السياسة في العراق الحديث، ج2، ط1، دار الحكم، لندن، 2015.
55. الزبيدي حسن عبد اللطيف، الموسوعة السياسية العراقية، ط2، بيروت، لبنان، 2013م، ص ص 153، 154.
56. الكيالي عبد الوهاب، موسوعة السياسة، ج1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، (د.ت).
57. الكيالي عبد الوهاب، موسوعة السياسة، ج3، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، (د.ت).
58. الكيالي عبد الوهاب، موسوعة السياسة، ج4، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان.
59. مجهول، الليلة الأخيرة مجزرة قصر الرحاب مصرع العائلة الهاشمية المالكة في بغداد يوم 14 تموز 1958م، ط1، الدار العربية للموسوعات، بيروت، لبنان، د ت.

هـ / قائمة المجلات والمقالات:

60. الشمري نادية جاسم كاظم، التجارة العراقية (1921–1958م)، دراسة تاريخية، مجلة بابل للدراسات الإنسانية، المجلد 16، العدد2، 2016.

61. طالب محمد عماد رديف، الجبوري طه خلف محمد، الموقف الأردني من قيام ثورة 14 جويلية 1958م في العراق، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، مج 16، العدد 11، نوفمبر 2009.

62. زويد عبد الرحيم ذو النون، الاحتلال البريطاني الثاني للعراق 1914م، مجلة آداب الفراهيدي، جامعة الأنبار، كلية الآداب، العدد 4، 2010.

63. العكيدي بشار فتحي جاسم، ثورة 14 تموز 1958م في العراق ودورها في تغيير الاستراتيجية الأمريكية، مجلة دنيا الوطن، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، 2009.

64. النجار علاء رزاك فاضل، أثر ثورة 1958م في العراق على الأوضاع السياسية الداخلية في إيران وعلاقاتها الخارجية، مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية، 2018، مج 43، العدد1، مركز دراسات البصرة والخليج العربي.

و. / الجرائد:

65. فحري كريم، إنجازات ثورة 14 تموز 1958م، ذاكرة عراقية، العدد 3420.

66. فخري كريم، 53 عاما على ثورة 14 تموز، ذاكرة عراقية، العدد 2187، السنة الثامنة، 2011.

فهرس المحتويات

فهرس الأعلام:

الأعلام	الصفحة
– أ –	
الأسترابادي محمود	39
الأمين عبد الوهاب	23
عبد الإله	9، 10، 18، 19، 27، 28، 29، 34، 38، 39
– ب –	
بهجت سعيد	37
– ت –	
التكريتي جاسم ابراهيم	28
– ح –	
حامد عبد الجواد	37
الحبيب محسن حسين	21
حقي أحمد	36
عبد الحميد محي الدين	21، 22، 24
– د–	
الدراجي عبد اللطيف	4، 28، 30، 36، 37، 38
– ر–	
رجب عبد المجيد	21، 22، 23، 30
عبد الرؤوف ياسين أحمد	36، 37
– س–	
سعيد خليل	27
سعيد نوري	3، 10، 13، 18، 24، 27، 28، 29، 33، 34، 35، 36، 37، 38، 39، 40
– ش–	
الشاوي عيسى	28
الشواف عبد الوهاب	23، 27
– ص–	
صدقي بكر	1، 18
الصواف محمود	41
– ط–	
طالب ناجي	21، 22، 23، 24، 28
– ع–	
العارف اسماعيل	21
عارف عبد الرحمن	7
عارف عبد السلام	24، 29، 36، 37، 38، 42، 34، 58
العريبي محمد	40
– غ–	
غالب صبيح علي	23
–ف–	
فهمي درويش محمد محمود	40
الملك فيصل	7، 8، 9، 27، 28، 29، 36، 38، 39
– ق–	
قاسم عبد الكريم	2، 21، 22، 23، 24، 27، 28، 29، 30، 33، 36، 37، 41، 42، 43، 45، 50، 55
– ن–	
عبد الناصر جمال	22، 42، 58
– و–	
وصفي الطاهر	24

فهرس الأماكن:

الأماكن	الصفحة
– أ –	
الاتحاد السوفياتي	22، 34، 35، 45، 54، 55
الأردن	27، 29، 32، 35، 36، 37، 39، 42، 43، 44، 53، 55، 58
إسطنبول	38
الولايات المتحدة الأمريكية	5، 35، 46، 47، 54، 55، 58
إيران	4، 14، 20، 43، 52
– ب –	
باكستان	20
بريطانيا	1، 3، 6، 7، 8، 11، 12، 14، 16، 18، 19، 20، 32، 33، 42، 44، 45، 47، 49، 53، 58
البصرة	29
بغداد	3، 10، 19، 200، 21، 22، 25، 26، 27، 28، 29، 34، 36، 37، 38، 39، 42، 43، 44، 45، 46، 54، 55، 56، 58، 59
بورتسموث	32
بيخال	27
بيروت	46
– ت –	
تركيا	20، 28
– ج–	
الجزائر	1، 26، 53، 59
– س –	
سوريا	20، 26، 35
– ع–	
العراق	جميع الصفحات
العلوية	21
– ف –	
فلسطين	1، 18، 19، 20، 26ن 30، 34، 53، 58
الفلوجة	29، 37
– ك –	
الكاظمية	21
كركوك	20
– م –	
مصر	1، 18، 19، 20، 21، 22، 26، 27، 34، 42، 45، 58
الموصل	9، 20، 56
موسكو	45
– ي –	
اليابان	28

الجلولاء 29، 36، 37
– ح –
حمرين 27
–د –
الدجلة 37، 39
الديوانية 20
ديالي 21، 22
–ر –
معسكر الرشيد 28، 37، 38

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
شكر وعرفان	–
إهداء	–
مقدمة	1
الفصل التمهيدي: أوضاع العراق قبيل ثورة 14 جويلية 1958م	
المبحث الأول: الأوضاع السياسية للعراق	6
المبحث الثاني: الأوضاع الاقتصادية للعراق	11
المبحث الثالث: الأوضاع الاجتماعية للعراق	14
الفصل الأول: تنظيم الضباط الأحرار العراقيين.	
المبحث الأول: نشأة وتطور تنظيم الضباط الأحرار العراقي	18
المبحث الثاني: المحاولات الانقلابية للضباط الأحرار قبل ثورة 14 جويلية 1958م	27
الفصل الثاني: قيام الثورة العراقية 1958/07/14م وردود الفعل تجاهها	
المبحث الأول: أسباب قيام الثورة	32
المبحث الثاني: قيام الثورة العراقية وإعلان النظام الجمهوري	36
المبحث الثالث: ردود الفعل من الثورة العراقية 1958/07/14م	40
الفصل الثالث: منجزات الثورة العراقية 1958/07/14م	
المبحث الأول: المنجزات المحلية	49
المبحث الثاني: المنجزات الإقليمية	52
المبحث الثالث: المنجزات الدولية	54
خاتمة	58
الملاحق	61
قائمة المصادر والمراجع	66
فهرس الأعلام	–
فهرس الأماكن	–
فهرس المحتويات	–